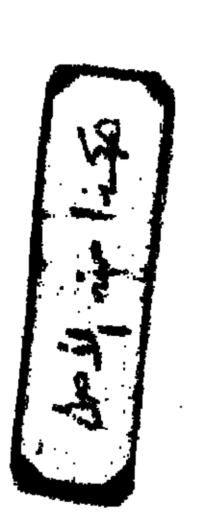




ملحق الجريدة الرسمية

مجلس النواب

الدورة العادية الخامسة لمجلس الامة التاسع

محضر الجلسة الثامنة

المعقودة يوم الاحد ٢٦ محرم ١٣٩٢هـ . الموافق ١٢ آذار ١٩٧٢م .

(العدد ٨) (المجلد ١٧)

جدول الأعمال

		صفحة
١ – تلاوة محضر الجلسة السابقة	(موافقة)	٨٢٣
٢ – تلاوة الاوراق الواردة :		
أ – البرقيـة الواردة من سيادة رئيس المجلس الاستشاري الوطني في ابو ظبي . ب – كتاب معالي وزير الاشغال العامـة رقم (٢٥٩٣) جواباً على الاقتراحات التي قدمها النائب السيد جلال مرزوق القلاب .	(قرر المجلس تأجيل البحث بهذه المواضيع)	

مجلس النواب

محضر الجلسة

اجتمع المجلس علناً وبنصاب قانوني في الساعة الحادية عشرة صباحاً من يوم الاحد الواقع في ١٩٧٢/٣/١٢ برئاسة معالي السيد كامل عريقات رئيس المجلس وبحضور أمين عام مجلس الأمة الاستاذ هاني خير .

وتغيب معتذراً السادة عبد الوهاب المجالي ، أمين مجج ، مصباح الكاظمي ، محمد سالم الذويب ، ادوار خميس ، موسى عابده ، رمضان حجه ، صدقي الجعبري ، حافظ عبد النبي ، عبد الرؤوف الفارس ، عبد القادر الصالح ، صالح الضامن ، محمد سعيد يونس ، شريف القبج وعيسى عقل .

وحضر من الحكومة :

رئيس الوزراء ووزير الدفاع دولة السيد احمد اللوزي .

وزير الانشاء والتعمير معالي الدكتور صبحي امين عمرو

وزير الخارجية معالي السيد عبد الله صلاح .

وزير دولة معالي السيد اميل الغوري .

وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية معالي الدكتور يعقوب ابو غوش

وزير الثقافة والاعلام معالي السيد عدنان ابو عوده

وزير الزراعة معالي المهندس السيد عمر عبدالله

وزير الداخلية معالي السيد ابراهيم الحباشنه

وزير الصحة معالي السيد محمد البشير

وزير المالية معالي السيد انيس المعشر

وزير العدلية معالي السيد سالم المساعده

وزير المواصلات معالي السيد علي حسن عوده

وزير النقل والسياحة والآثار معالي السيد غالب بركات

وزير الشؤون الاجتماعية والعمل معالي السيد علي عناد خريس

وزير الاقتصاد الوطني معالي الدكتور السيد سعيد النابلسي

وزير الاشغال العامة معالي المهندس السيد احمد الشوبكي

افتتاح الجلسة :

السيد الرئيس

النصاب قانوني : اعلن افتتاح الجلسة

(بسم الله الرحمن الرحيم)

نبحث المواضيع المدرجة على جدول اعمال اليوم

١ – تلاوة محضر الجلسة السابقة

السيد الرئيس

يتلى محضر الجلسة السابقة

الجميع نصادق على ما جاء فيه ونعفي الامين العام من تلاوته

السيد الرئيس

لقد وجدنا من المناسب ان ندخل مباشرة في البحث الرئيسي وهو مناقشة الوضع الاقتصادي والغلاء وارتفاع اسعار المواد التموينية ، وتأجيل النظر في بقية ما ورد على جدول الأعمال الى جلسة قادمة ، فهل يوافق المجلس ؟

الجميع موافقون .

السيد الرئيس

لننتقل للبند السابع من جدول الاعمال

٧ — مناقشة الوضع الاقتصادي والغلاء وارتفاع اسعار المواد التموينية .

السيد معمر نائب اربد

اقترح ان نسمع في بادىء الأمر الى بيان او رأي الحكومة ثم تجري المناقشة . :

دولة رئيس الوزراء

ليسمح لي معالي الرئيس ، للحكومة كلمتان كلمة لمعالي وزير الاقتصاد الوطني وهو الوزير المختص قبل المناقشة ، والكلمة الأخيرة للحكومة للرد على كلمات حضرات النواب المحترمين .

الجميع : موافقون .

السيد الرئيس

الكلمة الأولى لوزير الاقتصاد الوطني فليتفضل الدكتور النابلسي .

— أ —

وزير الاقتصاد الوطني

معالي رئيس المجلس

حضرات السادة النواب المحترمين

ان الموضوع المطروح امامنا اليوم هو في الواقع على غاية من الاهمية والخطورة بالنظر لتعلقه المباشر بقوت الشعب بصورة خاصة وتكاليف معيشته وبالتالي دخله الحقيقي ، بصورة عامة . ولهذا فان مبادرة مجلسكم الكريم الى معالجة الموضوع هي ولاشك استجابة واعية لمطلب عام تستحق كل التقدير .

ولكي تأتي معالجتنا للموضوع على نفس المستوى من الاهمية لا بد لنا باديء ذي بدء من ان نتحلى بالموضوعية الكاملة المبنية على الاسلوب العلمي ، وان يكون رائدنا الصراحة التامة .

وقبل ان نبحث عن ايجاد الحلول العملية لمشاكل الغلاء لا بد لنا من ان نحاول تحديد ابعاد المشكلة وتقدير حجمها الحقيقي مستندين الى الاساليب الاحصائية المتوفرة لدينا وهي اساليب وان كانت تقصر عن اعطاء الجواب الكامل لابعاد الغلاء الا انها في الواقع تشكل مستندا تأشيريا سليما لا يمكن تجاهل قيمته .

(١) فمن الرجوع الى جداول الارقام القياسية لتكاليف المعيشة التي تصدرها دائرة الاحصاءات العامة نلاحظ ان مستوى الرقم القياسي لجميع المواد في مدينة عمان يشير الى ارتفاع بمقدار عشرين في المائة تقريبا خلال مدة الاربع سنوات المنتهية في نهاية عام ٩٧١ اي بمعدل ٥٪ في المائة سنويا تقريباً بالنسبة الى سنة ١٩٦٧ وهي سنة الاساس في القياس . كما تشير هذه الارقام الى ان اقصى الارتفاع قد وقع خلال عامي ١٩٦٩ ، ١٩٧٠ عندما ارتفع المعدل المذكور بما يقارب ال ٨٪ سنويا في حين ان الارتفاع خلال عام ١٩٧١ كان بما يقارب ٥٪ فقط اما الاشهر المنصرمة من عام ٩٧٢ فلا يتوفر



معالي وزير الاقتصاد الوطني الدكتور سعيد النابلسي

لدينا بطبيعة الامر سوى احصاءات شهري كانون الثاني وشباط ، وتدل ارقام الشهر الاول على انه بمستوى الشهر المماثل مـــن العام الماضي تقريبا في حين ان ارقام شهر شباط تشير الى ارتفاع عن نظيره في العام الماضي بما لا يزيد عن ٢٪ فقط .

هذا من حيث الارقام العامة وهي كمـــا تلاحظون لا تؤيد الشعور العام السائد بأن ارتفاع الاسعار قد حقق قفزات لم تحصل في السابق ، لا سيما اذا علمنا ان معظـــم دول العالم تشكو مـــن ارتفاع معدلات الاسعار بنسب جامحة تتخطى نسبنا بمراحل وان الدول الاميركية ودول اوروبا الغربية ومعظم دول العالم النامـــي لا تعرف كيف تتصدى الى معالجة المشكلة .

ولا بد لنا مع ذلك من ان نلاحظ بكل امانة علمية من ارتفاع معدلات الاسعار لدينا لم يرافقه خطوات موازية في ارتفاع الدخل القومي لاسباب عديدة لا يجهلها حضرات السادة النواب ، اسباب عطلت مسيرتنـــا الاقتصادية منذ عـــام ٩٦٧ . ولهـــذا فان الارتفاع الطبيعي الـــذي اشرت اليه ، ذا تأثير سلبي اكثر عمقا وحدة على دخول ـ المواطنين الحقيقية . كما لا بد من ان نذكر من ان معظم الارتفاع قد تركز في اسعـــار المواد الغذائية الامر الذي جعـــل الطبقات الشعبية ذات الدخل المتدني والمتوسط تتحسس المشكلة بشكل اوسع .

واذا تركنا الادوات الاحصائية جانبا وراقبنا تحولات الاسعار على الطبيعة لاحـــظنا ان بعض المواد بالفعل قـــد سجلت قفزات لا يستهان به في الاونة الاخيرة وتأتـــي مواد الغذاء كالسكر واللحـــوم والحليب المجفف ومنتجاته من الاجبان والزبدة في مقدمة هذه المـــواد .

(٢) ولكن ما هي الاسباب الكامنة وراء هـــذا الارتفاع العام ووراء التحولات غير الطبيعية في مواد معينة .

في اعتقادي ان هنالك عدة اسباب يمكن ان نخصها بالذكر لتأثيرها الكبير على الاسعار منها ما هو خارجي ومنها ما هو محلي تماماه فعلى الصعيد الخارجي نلاحـــظ ان ارتفاع اسعار السلع الصناعية بمختلف اشكالها هو ظاهرة مستمرة تتكرر دون انقطاع تقريبا وتحقق من وراءها الدول الصناعية الكبرى في العالم مكاسب هائلة تجـــنيها على حساب الدول النامية التي تصدر المـــواد الاولية في الغالب . وقـــد عرفت هـــذه المشكلة في الاوساط الدولية بمشكلة عدم التكافوء في شروط التبادل التجاري العالمي . وهـــي موضع اهتمام الاوساط الاقتصادية الدولية واجهزة الامم المتحدة . وهذه المشكـــلة تفسر على سبيل المثال ، الارتفاع المتمادي عالميا لاسعار السيارات والآلات ـ والأجهزة بمختلف انواعها . والى جانب هذا السبب العالمي هناك اسباب اخرى حديثة العهد نسبيا فمن المعروف ان اسعار عـــملات بعض الدول الاجنبية التي نستورد منها بقدر كبير كألمانيا الغربية وسويسرا قد ارتفعت ايضا ارتفاعا كبيرا ليس فقط خلال الازمـــة

النقدية العالمية الاخيرة بل قبل ذلك بسنوات وزادت ازمات النقد خلال العام المنصرم من اضطراب اسعار العملات الخارجية ، ومن ثم ادت الى ارتفاع كبيـــر في اسعار عملات بعض الدول الاوروبية واليابان . واخيراً نلاحظ ان بعض المواد التموينيـــة قد تعرضت لظروف عالمية خاصة بها ادت الى تحولات مخيفة في اسعارها فقد ارتفعت اسعار كل من الحليب المجفف ومشتقاته والسكر واللحوم ، في بلدان المنشأ ارتفاعا لم يسبق له مثيل بالنسبة للمـــدة الزمنية التي تمت خلالها ، فكان ان ارتفع سعر طـــن السكر عالمياً مـــن ٥٠ جنيه استرليني الى ما يقارب المائة اي الضعف بسبب القحط الذي انتاب مواسم السكر في بعض البلدان وانخفاض المخزون العالمي وارتفعت اسعار بعض انواع الحـــليب المجفف ومشتقات الالبان بسبب الغاء عوامـــل مختلفة اهمها الغاء دعم الانتاج الزراعي في بلدان السوق الاوروبية المشتركة وارتفعت اللحوم لاسباب موسمية ولمنع التصديـــر في بلدان انتاج اللحوم الرئيسية . ويكفي ان نلاحـــظ ان بعض البلدان العربية المجاورة كلبـــنان او المملكة العربية السعودية او الكويت تتعرض بنسب ارتفاع في اسعار هذه المواد تفوق حتى النسب التي تعرضنا اليها بل ان بعض الدول العربية الشقيقة التي تمارس الدولة فيها عمليات التجارة الخارجية اضطـــرت الى رفع اسعار المواد لمجاراة الاسواق العالمية واذكر على سبيل المثال ان نوعا معيناً من الحليب المجفف المستعمل على نطاق واسع يباع في قطر عربي مجاور بأسعار تتجـــاوز بكثير الاسعار التي يباع بها في اسواقنا المحليـــة بالرغم من قيام الدولة بعملية الاستـــيراد والتوزيع .

غير ان الاسباب العالمية لم تكن وحدها المحرك الكامن وراء تحولات الاسعار فهنالك عوامل محلية لعبت دورا كبيرا في الموضوع وهي عوامل معروفة للجميع ولا ضرورة للتوقف عندها اكثر مما يجب ، فهناك كارثة حزيران القومية وما نتج عنها من وقوع قسم كبير من وطننا العزيز تحت الاحـــتلال وبالتالي تمزيق التكامل الاقتصادي الطبيـــعي بين الضفتين وتحول الانتاج عن اسواقه الطبيعية وهناك اغلاق القناة وارتفـــاع تكاليف واجور الشحن والتأميـــن وهناك الاحداث الامنية التي وقعت في البلاد خلال العامين الماضيين وتعطل حركة الانتاج والتوزيـــع وما لحق بها من خسائر مادية فادحة واخيرا هناك اغـــلاق الحدود العراقية والسورية وتأثير ذلك بالنسبة لتحول طـــرق الشحن الطبيعية وانقطاع عمليات الاستيراد مـــن بعض المصادر الاساسية . كل هذه العوامل معروفة ولا داعـــي لتأكيد اهمـــيتها وانعكاساتها الا انه يبدو ان من الضروري التذكير بها لكي لا تغيب نتائجها عـــن اذهاننـــا .

ولا بد من التوقف هنا قليلا لمعرفة السبب الذي جعل من اقتصادنا القومي يتحسس الى هذه الدرجة بالعوامل الاقتصاديـــة الخارجيـــة .

(٣) هناك حقيقتان اساسيتان لا يمكننا تجاهلهما بمناسبة الحديث عن موضوع الغلاء تتعلقان بطبيعة اقتصادنا الاردني .

اولاهما اننا على الرغم من جهودنا الهائلة التي بذلت وما زالت تبذل في سبيل تنمية اقتصاد البلد والتي حققت قبل عام ٩٦٧ معدلات نمو كانت موضوع الاعجاب والتقدير العالمي فان اقتصادنا ما زال في بدء مراحل الانتاج الاستهلاكي وبالتالي فاننا نعتمد على الخارج اعتمادا كبيرا لتدارك حاجاتنا من السلع والمواد . وبالتالي فاننا شئنا او ابينا لا بد وان نخضع لتقلبات الأسعار العالمية صعودا وهبوطا ، ولن نغير من هذا الواقع المر ما لم نتابع جهود تنمية الانتاج في البلد بحيث نتمكن من تخفيف اعتمادنا على المصدر الاجنبي في سبيل تغطية حاجاتنا الغذائية والاستهلاكية البسطة على الأقل. وثانية هذه الحقائق اننا قد اخترنا بمحض مشيئتنا وارادتنا نظاما اجتماعيا يقوم على اساس الحرية الاقتصادية ويستند الى دور القطاع الخاص الطليعي في القيام بعمليات الانتاج والتوزيع وبالتالي فان دور الدولة مهما توسع ونما في سبيل مواكبة نمو المجتمع وتحمل مسؤوليات نهضة البلاد فانه سيظل مبتعدا عن ممارسة نشاطات هي في جوهرها من النشاطات التي يجب ان يستأثر بها القطاع الخاص والتي اثبتت تجارب الامم الحية ان الدوائر الحكومية ليست افضل من يضطلع بها. كل ذلك يقودنا الى ان اسس مجتمعنا الاجتماعية والاقتصادية تفرض درجة كبيرة من التفاعل بين اسواقنا المحلية واسواق الخارج وبالتالي بين اسعارنا المحلية والاسعار الخارجية .

(٤) إن ما ذكرته حتى الآن قد يوحي باننا عاجزين تماما عن اتخاذ اي اجراء تجاه تطورات الاسعار في الخارج والواقع ان لهذا القول نصيب كبير من الصحة ، الا انه مع ذلك هناك الكثير من التدابير التي اتخذت والتي يمكن ان تتخذ لتخفيف آثار المشكلة وكسر حدتها بالنسبة لتحولات الاسعار الفجائية في المدى القصير . اما تحولات المدى الطويل فان العلاج الجذري الناجع لا يكون الا بتكثيف جهودنا الرامية الى تنمية طاقاتنا الانتاجية وتوفير البضائع والسلع الغذائية والاستهلاكية محلياً .
وفي نطاق التدابير الآتية فقد عملت الحكومة على اتخاذ ما يلي : —

أ — تدخل دائرة التموين في وزارة الاقتصاد الوطني لتأمين حاجات الاسواق من بعض السلع التموينية الاساسية كالأرز والسكر وتوفير هذه المواد بأسعار معقولة وثابتة نسبيا وفي سبيل انجاز هذه المهمات تعرضت الدولة الى تحمل فروق الاسعار وتكبد خسائر كبيرة في ظرف تعاني فيه الخزينة من اشد الضيق في الموارد المالية . ولم تكن هذه الخسائر وليدة فروق الاسعار وحدها بل كانت ايضا نتيجة لاستيراد هذه المواد من اسواق دول السوق العربية المشتركة معفاة من الرسوم الجمركية وبالتالي فقدان الخزينة لمورد مالي يرفدها عادة بمبالغ محسوسة

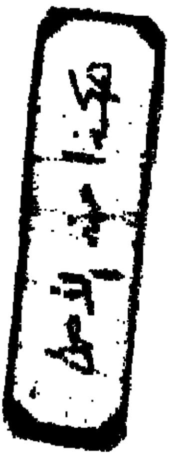
ب — ولم تقف الحكومة عند هذا الحد في العمل على تخفيض تكاليف المواد التموينية اذ عمدت ايضا الى الغاء الرسوم الجمركية التي كانت مقررة على مواد اولية وتموينية اساسية كما حدث بالنسبة الى مادة الزبدة والسمن الحيواني على سبيل المثال .

جـ — تشجيع تأسيس التعاونيات التي تهدف الى ممارسة عمليات توزيع السلع والمواد الغذائية على المستهلكين بأدنى التكاليف فأسست الحكومة عددا من هذه التعاونيات في مختلف انحاء العاصمة ومدتها بالتمويل الضروري وقد لمست مختلف طبقات الشعب الخدمات الهامة التي قدمتها هذه التعاونيات لا سيما في نطاق توزيع اصناف الغذاء الرئيسية .

د — وعمدت الى التشدد في مراقبة عمليات الاستيراد وتطبيق الاسعار المحددة وفقاً لتطوير التكاليف . فلجأت الى التوسع في مراقبة عمليات البيع وتشددت في معاقبة محاولات الاستفادة من ارتفاع الاسعار ومحاولات التخزين للمضاربة على الاسعار بصورة غير مشروعة .

هذه بايجاز ايها السادة النواب بعض الحلول والتدابير السريعة التي اتخذتها الحكومة لمواجهة المشكلة والتي ستسعى الى التوسيع من نطاقها بكل امكانياتها الا ان الحكومة تدرك كل الادراك ان المعالجة الآنية والتدابير العاجلة لا يمكن ان تحولها عن المعالجة الجذرية لواقع اقتصادنا القومي ، فهي في الوقت الذي تؤكد فيه دأبها وحرصها الشديد على حماية المستهلك وكبح جماح الغلاء وتتدارس معكم كل السبل التي يمكن ان تعزز مجهودها في هذا السبيل ، لا تغفل عن واجبها الاول في تطوير اقتصادياتنا وفق خطة انمائية جديدة لسنوات ثلاث قادمة بما يكفل تنمية انتاجنا القومي ورفع مستوى اعتمادنا على انتاجنا المحلي ويحقق للمواطن دخلا اضافيا يمكنه من مواجهة الارتفاع المزمن في تكاليف المعيشة بل ومن رفع مستوى رفاهه .

(٥) بقي ان نقول ايها السادة . ان حل مشكلة الغلاء ليس مرتبطا بجهود الحكومة وحدها في هذا المضمار . فالمشكلة هي كما رأينا مشكلة المواطن المستهلك والمواطن التاجر والوسيط الموزع ومن هذه الزاوية لا بد من تضافر الجهود من قبل جميع الاطراف — فالحكومة لا يمكنها التغلب على المشكلة الا بمؤازرة المواطنين على مختلف فئاتهم الشعبية. فالمستهلك يدعم جهد الحكومة بتصديه للشائعات ودعمه لجهد المراقبة وقبل كل شيء في عدم تهافته على تخزين المواد والسلع بالاستناد الى شائعات مغرضة واقاويل لا تستند الى الصحة . وبذلك يعضد المجهود الحكومي ولا يثبطه بمضاعفة الطلب على الاستهلاك وارباك اجهزة الاستيراد . والتاجر البائع يعطي مثل المواطنية الصالحة بعدم استغلال الظروف والاقتناع بالربح المعقول لا باخفاء المواد واضطرار اجهزة

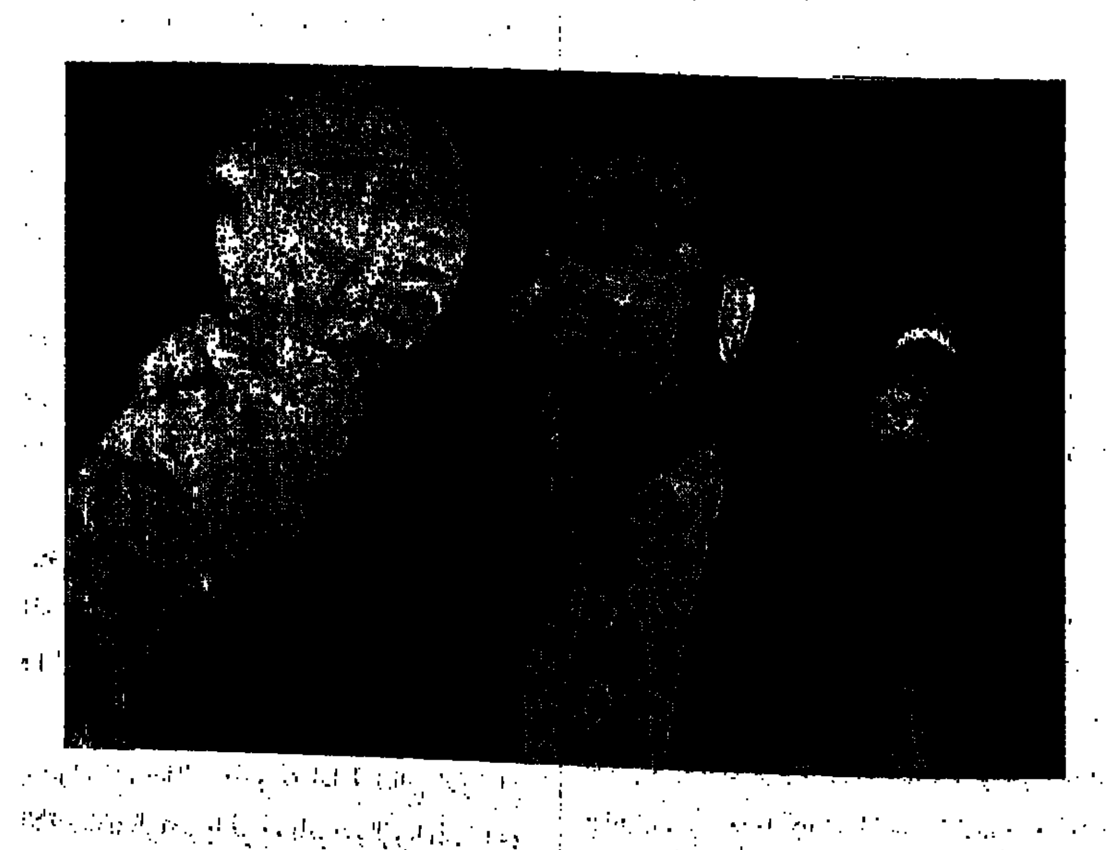


المراقبة الى اتباع الاساليب الزجرية والشدة في مداهمة المخازن ومصادرة المواد المختزنة كما وقع بالفعل خلال الايام الماضية عندما صادر المسؤولون عشرات الاطنان من مادة السكر .

والمراقبون المهتمون اعلاميا بحماية مصالح المستهلك والغيرة على قوته ودخله يكونون القدوة الحسنة والمثل الصالح في الاعلام والتوجيه عندما يكتبون بالاستناد الى الحقائق والمعلومات الصحية ويوجهونه نحو تدابير مدروسة تتفق مع فلسفة مجتمعنا اولا ولا تتنافى مع المعطيات والظروف الواقعية . فالمعلق الذي يطالبنا بشراء الالبان المجففة من الدول الاشتراكية مثلا يجهل ، مع الاسف، ان ازمة الحليب عالمية تناولت جميع البلدان دون استثناء وان هنـاك انواع مختلفـة من الحليب في الأسواق لا تلقى اقبالا من المستهلـك لمجرد انها لا تتمتع بالسمعة والدعاية الكافـية التي اتيحت لبعض الاصناف رغم تدني اسعارها نسبيا .

كل ذلك ، ايها السادة ، هو من الاساليب الناجعة التي تشد جهد المواطن الى جهد الاجهزة وتعزز التضافر في سبيل المصلحة العامة في ظروف اقتصادية قاسية يتصدى لها بـلدنا العزيز ببسالة وجرأة ، ويأمل ان يتغلب عليها بماله من تجارب وعبر ، شحذت حنكته ودعمت عزيمته ومراسه.

وشكـراً





(ب)

السيد الرئيس

الكلمة لمعالي السيد خالد الحاج حسن فليتفضل

السيد الحاج حسن نائب عمان

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على محمد النبي الأمين

معالي الرئيس ، حضرات الاخوان الكرام

تعالت الجهود الصادقة والعزائم المخلصة في الاردن فوق الازمات وذلك بفضل قيادة الحسين الحكيمة ، وشجاعة القوات المسلحة ، وتضحية الشعب الاردني الذي أثبت تشبثه بالقانون كفيلا للحرية والكرامة .

لقد استتب الامن في الربوع ، فاطمأنت النفوس ، وازداد التطلع الى المنعة والحياة الفضلى تعزيزا للاهداف القومية الكبرى في تحرير المغتصب من أرض الوطن .

وشاع في الوقت نفسه الامل بأن اساليب جديدة ستظهر للوجود لمعالجة الأمور العامة ، ورعاية المصالح الأقتصادية بما يجدد فيها أسباب النشاط والحركة ، وتأمين افضل الظروف لانتعاشها .

وما يزال هذا الأمل قائما ..... لكنه لن يتحول الى حقائق ملموسة اذا لم تعالج الاوضاع الاقتصادية الراهنة بالحزم والمعرفة والرؤيا المستقبلية ، بالاضافة الى النظرة الانسانية قبل أي شيء آخر ، وذلك لتخفيف أعباء هذا الوضع عن كاهل المواطنين .

ان الشكوى من ركود الوضع الأقتصادي شكوى عامة . تطرق على الضمائر قبل الاسماع . ومن هنا كانت هذه المناقشة التي قرر مجلسكم الكريم اجراؤها ، فرحبت بها الحكومة ورحب بها المواطنون .

معالي الرئيس ، حضرات الاخوان الاكرام

تعصف بمنطقة الشرق الاوسط والمنطقة العربية أمواج من القلق والاضطراب تنعكس نتائجها في مختلف انحاء الوطن العربي . وتحملنا جميعا مسؤولية مواجهتها بعزم وتصميم .... مهما كانت مواقع عملنا واختصاصاتنا ومسؤولياتنا .

ولهذا السبب تزداد معالجة الوضع الاقتصادي أهمية على أهمية ، لكنه علينا ان نتوصل بالتعاون مع الحكومة الى تلك المعالجة الفعالة ، التي تدرأ اسباب القلق من الناحية الواحدة ، وتزيد المنعة الاقتصادية القومية من الناحية الثانية .

والسؤال المطروح : هو من اين تبدأ هذه المعالجة وبماذا تبدأ ؟

ان الشكوى عامة .... وهي حديث مجالس المواطنين على مختلف فئاتهم ، ومن ابرز دلالاتها ان موظفي الدولة يطالبون بزيادة رواتبهم لمجابهة موجة الغلاء .... وان الصحف لا تنقطع عن الكتابة عن شكاوى المواطنين من اختفاء السكر ، أو غلاء الارز ، او اختفاء مواد تموينية اساسية اخرى ، وان شبابنا الكثيرين الذين يبحثون عن العمل ، يعانون موجة بطالة حادة ، ولكن دون جدوى .... ومهما كانت بلاغات الحكومة مطمئنة لكنها لا تشفي جراحا آخذة في الاتساع .

وقد تساءلت من أين نبدأ وبماذا نبدأ ؟

وجوابا على هذا التساؤل أقول أولا لسنا بحاجة للتحليل والافاضة في الشكوى أو استعادة ظروف مضت رغم ان ما تراكم من اخطائها هو سبب الاعباء المتزايدة في الوقت الحاضر .... وسيكون سبب تعقيدها في المستقبل ، اذا لم نتدارك مشاكلها بالجهد الصادق والنظرة البعيدة .

.. الامر العاجل الذي يلح بالمعالجة هو الغلاء ... لكن الغلاء نتيجة لسبب ، وهو سبب يرجع الى عدة عوامل اقتصادية ومالية ، ومنها خارج ارادة الاردن ومنها ما هو من فعل الارادة الاردنية او نتيجة لعدم ممارسة هذه الارادة بشكل سليم

والامران الخارجان عن ارادة الاردن .... هما ارتفاع الاسعار في البلاد المصدرة واغلاق الحدود ، ومهما يكن من تأثير هذين العاملين ، الا ان العوامل الداخلية في الاردن هي التي تشكل السبب الاكبر لما نلاه ونعاني من الوضع الاقتصادي رغم ان اصلاحها في متناول ايدينا ، وطوع ارادتنا ، لو يستقر عزمنا على ذلك .

والعاملان الاساسيان في مشكلة الوضع الاقتصادي هما :

أولا : الزيادات الشاملة في الضرائب والرسوم ورفع نسبتها بما لا يتناسب بتاتا مع نمو الدخل القومي الاجمالي . اننا نسمع بأن الدخل القومي الاجمالي يصيب بعض الزيادات السنوية ، لكن هذه الزيادة تحسب على اساس الاسعار الجارية وليس بالاستناد الى اساس سليم . وبذلك تكون الزيادات المعلنة زيادة ظاهرية وليس زيادة حقيقية تصلح اساسا للاستشهاد بها في التوسع الضرائبي ، ويلازم هذه الزيادات في الضرائب والرسوم التغييرات المفاجئة وغير المحسوبة في النهج الاقتصادي ، لعدم وجود سياسة اقتصادية ومالية ثابتة ومستقرة وغير خاضعة للاجتهادات الشخصية ...... فالسياسة الاقتصادية الثابتة هي دستور العمل الاقتصادي ، وهي منبع الثقة والطمأنينة في الاعمال الاقتصادية ، ولكنها وللأسف غير موجودة ،

ثانيا : الخلل في ميزان العرض والطلب من ناحية ، والانفاق المتزايد على الخدمات من ناحية ثانية حيث غدت المشاريع الاستثمارية والانتاجية ضحية الانفاق النقدي على الخدمات التي تدفع بدورها نحو فرض الزيادات في الضرائب والرسوم لاستثمار الانفاق عليها .

والسيطرة على هذه العوامل ومنعها من التضخم والتراكم ، وبالتالي تعقيد الوضع الاقتصادي والتسبب في تراجعه وركوده هي في ادنى التواضع اعتقد بمتناول ايدينا لو أردنا ذلك . ولكننا نسير في معالجتها بأسلوب اعمل ليومك فقط .... أما المستقبل فتتدبر الظروف أمره .... والصعوبات تعالج في حينها . تكون عندئذ قد أزمنت واستعصت على العلاج .

ولسنا ننكر ما لايقاف المعونة الليبية وتجميد المعونة الكويتية في ظروف المجابهة مع العدو ، وضرورة الصمود في مجابهته من تأثير بعيد المدى .... لكن ذلك لا يحول دون وضع سياسة اقتصادية متطورة ، وتنظيم شامل للادارة الاقتصادية .

فليس غريبا اذن ان يلف الركود الوضع الاقتصادي .... وان يختل ميزان العرض والطلب ، وان تتضخم الاسعار ويتراجع الاستثمار ... وان يشكو المواطن بعد ذلك من العسر والضيق .. ويجد هذا الضيق بارقة امل في اجتماع مجلسكم الكريم لمناقشة شكوى المواطنين الحالية .

الكم تعلمون وتعرفون حق المعرفة ان هناك حقيقة دستورية مقررة وقائمة ، وهو ان الاقتصاد الاردني هو اقتصاد حر يقوم على مبادىء الملكية والمبادرة الفردية ، وان التوجيه الحكومي ينبغي ان يتركز حول تشجيع هذا الاقتصاد الحر وتنشيطه وتوجيهه لخدمة المصلحة العامة ، هذا وقد أكد ذلك جلالة الحسين بقوله :

« الاقتصاد السليم قاعدة اساسية لبناء مجتمع قوي ومزدهر ، والحكم في الاردن يعتمد الطرائق والاساليب التي تكفل انطلاق الاقتصاد الاردني الحر في سائر مجالاته ، في اطار من الحرص على توفير اسباب الابداع الفردي وتشجيع الاستثمار ومحاربة الجشع والاستغلال والاحتكار ، وتحقيق الرخاء والعدالة الاجتماعية وفرص العمل للجميع ».

كما يؤكد هذه الحقيقة الدور الطليعي الذي يضطلع به القطاع الخاص في النشاطات الاقتصادية وفيما يلي بعض الاحصائيات التي توضح هذا الدور وهي مشتقة من نشرة دائرة الاحصاءات الرسمية لعام ١٩٧٠ :

١ – تبلغ مساحة الاراضي المستغلة في الاردن (١٠ر٨٢٩ر٠٠٠) دونم تمتلك الحكومة منها حوالي ٢٥٪ فقط نصفها اراض للحراج ونصفها الآخر للمشاتل والمزارع التجريبية وخلاف ذلك .

٢ – يقوم القطاع الخاص بعمليات التجارة الخارجية ، ففي عام ١٩٧٠ استورد بما يقارب ٦٦ مليون دينار وصدر بما يقارب ١٢ مليون دينار .

٣ – يساهم القطاع الخاص بالنصيب الاكبر في عملية استثمار الاموال في المشروعات الانتاجية . ففي عام ١٩٦٩ استثمر هذا القطاع حوالي ٢٣ مليون مقابل حوالي ١٧ مليون استثمرتها الحكومة .

وبالاضافة لذلك ونظرا لان نفقات استهلاك القطاع الخاص تزيد على نفقات استهلاك القطاع العام بحوالي ثلاثة اضعاف فان للقطاع الخاص الفضل الاكبر في تكوين الدخل القومي الصافي (بسعر التكلفة) الذي بلغ عام ٦٩ (٢٠٢) مليون دينار .

ورغم اهمية القطاع الخاص ، لكن السياسة الاقتصادية غير المستقرة دفعت بالحكومة الى التوغل في التدخل في الشؤون الاقتصادية حتى خلقت شعوراً عاما بانها ستأخذ على عاتقها دور التاجر والصانع والمزارع وتبعد الآخرين عن هذه الاعمال... ولذلك انكمش الاستثمار الخاص وتراجعت المبادهة الفردية وهذا الشعور موجود ولا سبيل لانكاره ، لكنه ينبغي وضع حد له والا اصبح القطاع العام في واد والقطاع الخاص في واد آخر بينما المواطنون التائهون بين القطاعين يتحماون النتائج التي تنزل بهم.

ويتمثل وجود هذا الشعور في الحقيقتين الآتيتين :–

أولا : ان الودائع المالية في البنوك قد وصلت الى قرابة ستين مليون دينار بينما كانت في عام ٦٧ حوالي ٥٣ مليونا وفي عام ٦٨ حوالي ٥٤ مليونا .

ثانيا : ان ديون البنوك على القطاع الخاص قد تجمدت منذ ثلاث سنوات في حدود اربعة وأربعين مليون دينار .

واذن فان الاموال الاهلية متراكمة في البنوك ، بينما القطاع الخاص محجم عن الاقتراب منهما لتحويلها ، وما سبب ذلك :

هل هو الخوف من العمل حداو الرغبة في الكسل ؟ وهل هو ضيق مجالات الاستثمار ؟ ..... وليس السبب الاول في نظري الا الشعور بأن الحكومة تسعى لاخذ دور غيرها في العمل الاقتصادي ؟

وبسبب هذا الشعور كان الانكماش في الأعمال ، وبالتالي التراجع في الاستثمار.. واضطرار الحكومة للاستدانات حيث زادت الديون عليها وعلى المؤسسات الحكومية من ٧ ملايين دينار عام ١٩٦٧ الى ٢٦ مليونا في نهاية تشرين الثاني عام ١٩٧١ مأخوذة من (النشرة الشهرية للبنك المركزي شهر تشرين الثاني ١٩٧١) ..... واذا كانت الحكومة تنفق اكثر ما تنفقه على الخدمات فقد ادى ذلك الى ارتفاع الاسعار .

من ذلك ايضا ... تدخل الحكومة في اعمال الاستيراد ... واعلانها مرارا وتكرارا انها ستدخل السوق التجاري للتداول في عدد من المواد التموينية مما دفع القطاع الخاص على تقليص نشاطه في الاتجار بهذه المواد ، الامر الذي نشأ عنه خلل في العرض والطلب ، وبالتالي ارتفاع الاسعار ، فقد دخلت الحكومة السوق للتداول في مادتي السكر والارز بداعي توفير هاتين المادتين والسيطرة على اسعارهما ، وما حدث انها ربطت اموالا ضخمة لتمويل استيرادها من هاتين المادتين ولذلك قل العرض منها في الاسواق مما قبل .

وبينما القطاع الخاص هو الذي يمول هذه المستوردات ، ويدفع الرسوم والضرائب ، وينشط المعاملات في مختلف القطاعات الاقتصادية ولم يكن ثمة خوف من القطاع المستوردات ، او تضخم الاسعار زيادة عن اللزوم .... لان المزاحمة التجارية كفيلة بان تجعل الاسعار تنافسية ومفيدة للمستهلك .

فلو كانت ، هناك سياسة اقتصادية ثابتة لما تراكم الشعور بان الحكومة ستأخذ دور القطاع الخاص ، ولما كان هذا التراجع في الاستثمار ،

وثمة حقيقة اخرى تتمثل في تراجع مشاريع البناء .

تقول الاحصاءات الرسمية ما يلي :–

مجموع مساحات البناء المرخص بها للسكن فقط في المملكة بلغت في عمان كما يلي :

١١٣ الف متر عام ١٩٦٨ ،
١٩٣ الف متر عام ١٩٦٩ .
١٤٢ الف متر مربع عام ١٩٧٠ ،
و ٧٥ الف متر مربع في التسعة الاشهر الأولى من عام ١٩٧١ .

وقد انعكس التراجع في اعمال البناء على قطاعات كثيرة من قطاعات العمل ومنها اعمال النجارة والحدادة والاثاث ... والى غيره ، واكبر سبب للتراجع ، في اعتقادي هو :–

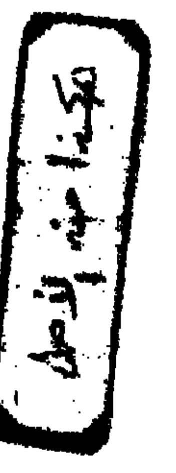
أولا : ازدواج الضريبة على الابنية ... بمعنى ازدواج الضريبة على الابنية مع ضريبة الدخل رغم ان اغلبية المساكن تستعمل للسكن الشخصي ، وكان من نتيجة ذلك ما نشهده اليوم من عدم اقبال احد من اخواننا في البلاد العربية على استغلال اي جزء من اموالهم في البناء والسكن في الأردن وحتى المغتربين والاردنيين المقيمين لا يبنون العمارات في الاردن مثلما هو جار في لبنان مثلا .

ثانيا : توسع مؤسسة الاسكان في الاعلام عن مشاريعها والاعلان الذي يوحي لجميع المواطنين بأنها ستبني مسكنا لكل واحد منهم وهي تعلم ان مشاريعها اضيق من ان تحل مشكلة الاسكان او اي نسبة معقولة منها ..... لكن النتيجة الملموسة هي تراجع ملموس عن البناء بقصد تأجيره للآخرين الامر الذي شكل ويشكل سببا اساسيا آخر للضيق الحاصل في المساكن وبالتالي ارتفاع اجور السكن .

ثالثا : عدم مراعاة التكافؤ والتعامل بالمثل في تطبيق الاتفاقات الاقتصادية مما عرض ويعرض المنتجات المحلية لمنافسة غير عادلة تؤثر على نشاطها وعملها ، وقدرتها على التوسع في الانتاج والاستثمار والاستخدام .

رابعا : الآثار التي ترتبت بتخفيض الدينار الاردني نتيجة لتخفيض الدولار الامريكي رغم ان اكثرية الواردات الاردنية والخدمات التي تحتاج اليها الاردن هي من البلاد التي ارتفعت قيمة عملتها بالنسبة للدولار مما كان سببا رئيسيا وملموسا من اسباب الغلاء .

فالدلالات اذن واضحة وكان لا بد لها من ان تؤدي الى النتائج الماثلة . ولا تكون هذه المناقشة قد حققت شيئا اذا لم تمكننا من التوصل الى اية نهجة عملية تكفل حتى تكامل المواطنين اعباء تكاليف المعيشة وتعيد الثقة الى الحياة الاقتصادية . وبهذا فان امامنا [illegible] الناحية عاجلة [illegible]



في الناحية الاولى اضع امام مجلسكم الكريم تبني الاجراءات التالية ودعوة الحكومة لتنفيذها :ـ

١)حصر مشتريات الحكومة والقوات المسلحة بالمنتجات الوطنية .

٢) تسهيل استيراد المواد التموينية والمواد الخام حيث توافرت من مصادر انتاجها المباشر او اي مصدر آخر . وتوقف الحكومة عن المتاجرة بهذه المواد والاكتفاء بمراقبتها من حيث الاسعار والتوزيع

٣) منع الازدواجية في الضرائب على الابنية بفصل اجارات المساكن عن الدخل الخاضع لضريبة الدخل

٤)تطبيق الاتفاقات التجارية واحكام السوق العربية المشتركة نصا وروحا على اساس التكافؤ والمساواة والمعاملة بالمثل .

٥) المبادرة لتنفيذ المشروعات التي اثبتت جدواها الاقتصادية بمبادرة الحكومة للبدأ بتنفيذها ريثما تعرض اسهمها للاكتتاب العام . وتحويل الاموال التي خصصت للمتاجرة بالارز والسكر وغيره الى هذه المشاريع الانتاجية لتكون قدوة مشجعة للمواطنين للمساهمة في هذه المشاريع .

٦) اعادة النظر في ضريبة الدخل على الصناعات بحيث تسمح للرأسمال الاجنبي وللرأسمال العربي في توظيف امواله في المساهمة في المشاريع الصناعية الأردنية

٧) الاقلاع عن سياسة الحماية الاغلاقية للصناعة المحلية والاكتفاء بالحماية الجمركية ولاشك ان باستطاعة الحكومة تنفيذ هذه الاجراءات بوجه السرعة الممكنة.

اما بصدد الاجراءات والتدابير الآجلة ، فاقترح تشكيل لجنة تمثل مختلف القطاعات المسؤولة والمختصة وذلك لدراسة الوضع الاقتصادي ككل وتنسيب سياسة ثابتة للسير عليها وخاصة لوضع حد للأرتجال والاساليب المتناقضة ، وايضا ايجاد دستور اقتصادي يعرف المواطن بسببه اين يتجه باستثماراته وكيف يتجه بها وهو مطمئن الى النتائج. معالي الرئيس حضرات الاخوان

ان المشكلة قائمة : ولا تحتاج الى المزيد من البراهين لاثبات شدتها . ولا شك ان الحكومة تتحسس بمشاكل المواطنين . وستكون هذه الجلسة بدون معنى اذا فشلنا لا سمح الله في الاتفاق على بعض الاجراءات السريعة التي من شأنها تبديد الركود وبعث نبض جديد في شريان الحياة الاقتصادية .

والسلام عليكم

(جـ)

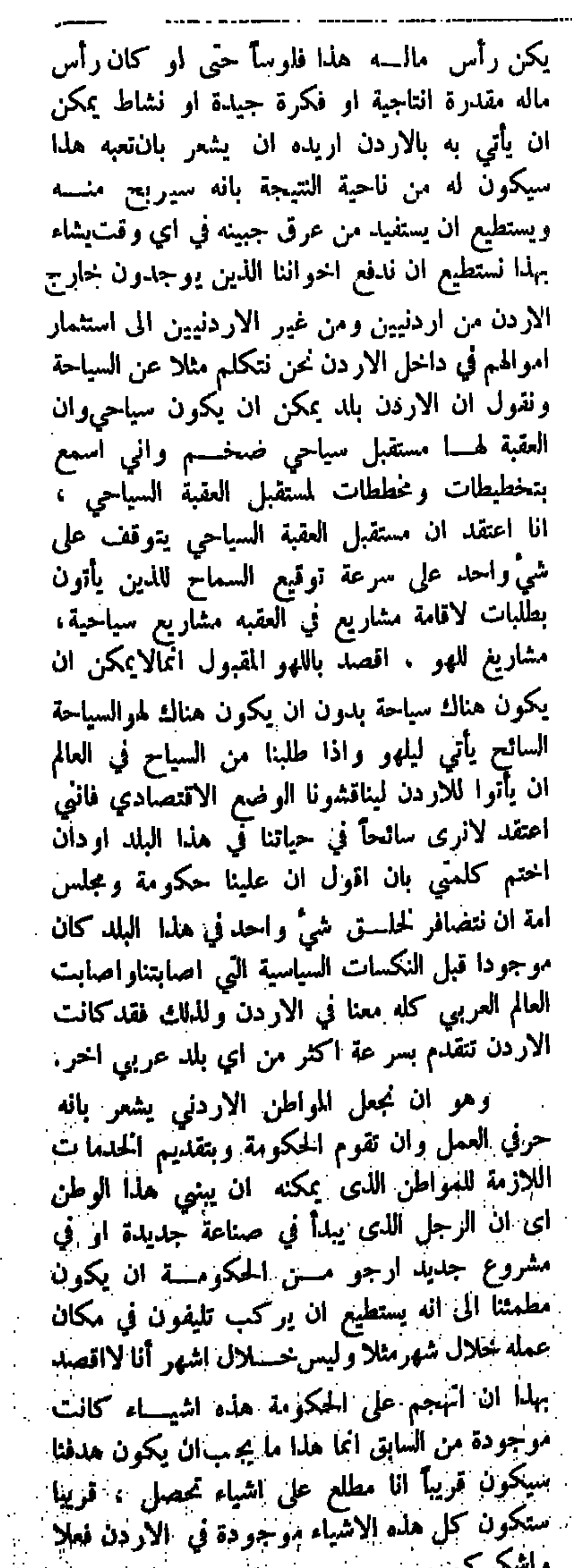
السيد الرئيس

الكلمة الآن لسعادة النائب السيد محيي الدين الحسيني فليتفضل .

السيد الحسيني نائب القدس

معالي الرئيس ، حضرات الاخوان المحترمين

اعدكم بان كلمتي سوف لا تكون طويلة لان العدد الذي سيتكلم من الاخوان كثير ولان كثيراً مما كنت سأقول قد قاله وشرحه بأسهاب معالي وزير الاقتصاد ثم معالي الأخ النائب خالد الحاج حسن ، اعتقد ايها الأخوان بان المشكلة الاساسية التي يجب ان تبحث ليست هي مشكلة الأسعار فان لارتفاع الاسعار اسباب اتفق مع معالي وزير الاقتصاد الوطني بانها اسباب خارجة عن امكانياتنا في معظمها وبانها مفروضة علينا بسبب الوضع الاقتصادي في العالم كله وبسبب وضعنا السياسي في الأردن وفي العالم العربي ولكن الشيء الذي يمكننا ان نتكلم عنه وان نؤثر فيه بسياسة اردنية خاصة هو الاقتصاد في داخل الاردن وماذا يمكن ان نصنع لكي يستطيع المواطن الاردني ان يعيش بدخله الذي يجب ان يزيد مع تزايد الاسعار اذا كان اقتصاداً طبيعياً واذا كان نموه عادياً دون ان يشعر بهذا الارتفاع ولا في السعر او بالاسعار ودون ان يشعر بوطأة الحياة الاقتصادية التي يشعر بها المواطن الاردني في الوقت الحاضر انا اعتقد ايها الاخوان بان اساس اي اقتصاد في العالم هو الناس هو الشعب هو الفرد الذي يخرج ليعمل ليأتي بقوت ابنائه وزوجته وعياله يوماً بيوم او شهراً بشهر او سنة بسنة هذا الرجل هو الذي يبني الاقتصاد لا تبنيه وزارة الاقتصاد ولا تبنيه حكومة ولا دولة ولا مجلس نواب هذا الفرد متوفر لدينا والحمد لله ان الاردنيين قد بنوا قسماً كبيراً من البلاد العربية والله ان اكثر ما بني في الكويت كان عملا اردنياً وان الشيء الكثير مما بني في لبنان كان اردنياً وقد بني قسم كبير مما بني في ليبيا الشقيقة بأيدي اخواننا الاردنيين الذين ذهبوا الى هناك وبنوا وعملوا واستطاعوا ان ينتجوا وان يغنوا ويثروا على حساب عملهم وعرقهم وجهودهم أعتقد أيها الاخوان بان واجب الحكومة عدم الوقوف في طريق هؤلاء فقط واذا استطاعت الحكومة ان تؤمن لهم ما يحتاجون اليه لكي يستطيعوا القيام بواجباتهم التي هم مدفوعون اليها بطبيعتهم وليست بخطاباتنا مدفوعون للقيام بهذه الواجبات لانهم يريدون ان يعيشوا من هذا العمل الذي يعملونه ما يطلب من الحكومة ليس ابداً ايجاد مثلا مؤسسة تسويق زراعي ومصنع تصدير المنتوجات الزراعية الا لهذه المؤسسة ، انا لا اعني بهذا ان اهاجم مؤسسة التسويق الزراعي انا اعتقد بان هذه المؤسسة يمكنها وقد قامت فعلا بخدمات كبيرة في قطاع التسويق الزراعي في الاردن وتسويق المنتوجات الزراعية الاردنية في الخارج ايضاً وانما انا اخارب وضد القانون الذي جاء وفيها مادة جاء لنا الى مجلس النواب وفيها مادة لو ووفق عليها لمنعت تصدير المواد الزراعية من الاردن الا عن طريق هذه المؤسسة انا اعتقد ان تاجر خضار واحد يستطيع ان يعمل يعمل في هذا السبيل مائة صنف ما تصنعه المؤسسة المذكورة ، المؤسسة تستطيع بدون شك ان تساعد التجار وان تنمي سوقنا في الخارج عن طريق فتح هذه السوق وعن طريق جمع المعلومات وعن طريق مراقبة جودة الانتاج ، بجودة التصدير ، وطريقة التعبئة وطريقة اللف ، وهكذا اما ان تأخذ مكان التاجر فاني اعتقد بان هذا هدم للاقتصادي الاردني وليس بناء له بعض الاخوان سيقولون باني ادافع عن التجار الجشعين الذين اكلوا البلاد واكلوا الناس انا اعتقد انني ادافع عن الحق وعن الرجال العاملين



ان هؤلاء التجار الذين نعتقد نحن انهم جشعون هم الذين يخلقون العمل في هذا البلد للعامل ولكل انسان آخر يريد ان يعمل واذا تركوا فانهم يستطيعون ان يحولوا الاقتصاد الاردني الى اقتصاد ناجح متقدم يستطيع المواطن ان يعيش في ظلــه حياة كريمة لايحتــاج ان يمــد يده لاحــد ان رؤوس الاموال ايها الاخوان كما نعرف جميعنا جبانه تخاف فهي مستعدة للهروب من اي مكان تشعر بانه هنالك خطر عليها في هذا المكان ان رأس المال لايدخل الى الاردن طالما وان اصحاب هذا المال ليسوا مطمئنين الى انهم يستطيعون اخراج مالهم من الاردن ايضاً اذا ارادوا ذلك وفي اي وقت شاؤا وان الرأس المال الاردني الموجود حالياً الاردن ايها الاخوان لايمكن الاستفادة منه ولا يضعه اصحابه ليعمل وينتج اذا وضعنا عليه القيود ومنعناه من التحرك ربما كان هناك عند احدهم في الاردن مليون دينار نحن نستطيع بالقوة ان نمنعه باخراجها من الاردن ولكننا لانستطيع بان نجعله يضعها لتعمل ولتنتج في الاردن هو يستطيع ان يضعها في خزانة حديدية في غرفة نومه وفي هذه الحالة فهي تنتج عكسياً اي انها بدلا من انتزيد من ثروة البلاد هي تقلل منها ان المليون دينــار المذكورة تكون نتائج عملها احسن او اخرجت من الاردن ووضعت في مصرف خارج الاردن على ان صاحبها يأخذ فائدة اما عندما توضع في خزانة في بيته في عمان فانها لاتفيد احدا لاهوولا غيره أنالا ادعوا لىفتح الابواب علىمصراعيها ١٠٠٪ ولو انني اتحمس في بعض الاحيان واظهر بمظهر الداعي الى مثل هذا انما ادعو اليه هو الزيادة شيئاً فشيئاً زيادة شعور المواطن بحريته انه يستطيع ان يعمل وان يبني الصانع بان ناتج هذا التعب الذيسيتعبه وهذا العمل الذي سيعمله سيعود عليه هو وعلى ابنائه وليس على احد سواهم اريد صاحب رأس المال غير الاردني العربي ، اللبناني مثلا حتى لو لم يكن رأس مالــه هذا فلوساً حتى او كان رأس ماله مقدرة انتاجية او فكرة جيدة او نشاط يمكن ان يأتي به بالاردن اريده ان يشعر بانتعبه هذا سيكون له من ناحية النتيجة بانه سيربح منــه ويستطيع ان يستفيد من عرق جبينه في اي وقتيشاء بهذا نستطيع ان ندفع اخواننا الذين يوجدون بخارج الاردن من اردنيين ومن غير الاردنيين الى استثمار اموالهم في داخل الاردن نحن نتكلم مثلا عن السياحة ونقول ان الاردن بلد يمكن ان يكون سياحيوان العقبة لهــا مستقبل سياحي ضخــم واني اسمع بتخطيطات ومخططات لمستقبل العقبة السياحي ، انا اعتقد ان مستقبل العقبة السياحي يتوقف على شئ واحد على سرعة توقيع السماح للذين يأتون بطلبات لاقامة مشاريع في العقبه مشاريع سياحية، مشاريع للهو ، اقصد باللهو المقبول انمالايمكن ان يكون هنالك سياحة بدون ان يكون هنالك لهوالسياحة السائح يأتي ليلهو واذا طلبنا من السياح في العالم ان يأتوا للاردن ليناقشونا الوضع الاقتصادي فانني اعتقد لانرى سائحاً في حياتنا في هذا البلد اوداًن اختم كلمتي بان اقول ان علينا حكومة ومجلس امة ان نتضافر لخلــق شئ واحد في هذا البلد كان موجودا قبل النكسات السياسية التي اصابتناواصابت العالم العربي كله معنا في الاردن ولذلك فقدكانت الاردن تتقدم بسرعة اكثر من اي بلد عربي اخر.

وهو ان نجعل المواطن الاردني يشعر بانه حرفي العمل وان تقوم الحكومة وبتقديم الخدمات اللازمة للمواطن الذى يمكنه ان يبني هذا الوطن اى ان الرجل الذى يبدأ في صناعة جديدة او في مشروع جديد ارجو مــن الحكومــة ان يكون مطمئنا الى انه يستطيع ان يركب تليفون في مكان عمله خلال شهرمثلا وليس خــلال اشهر أنا لااقصد بهذا ان اتهجم على الحكومة هذه اشيــاء كانت موجودة من السابق انما هذا ما يجب ان يكون هدفنا سيكون قريباً انا مطلع على اشياء تحصل ، قريبا ستكون كل هذه الاشياء موجودة في الاردن فعلا واشكركم.

(د)

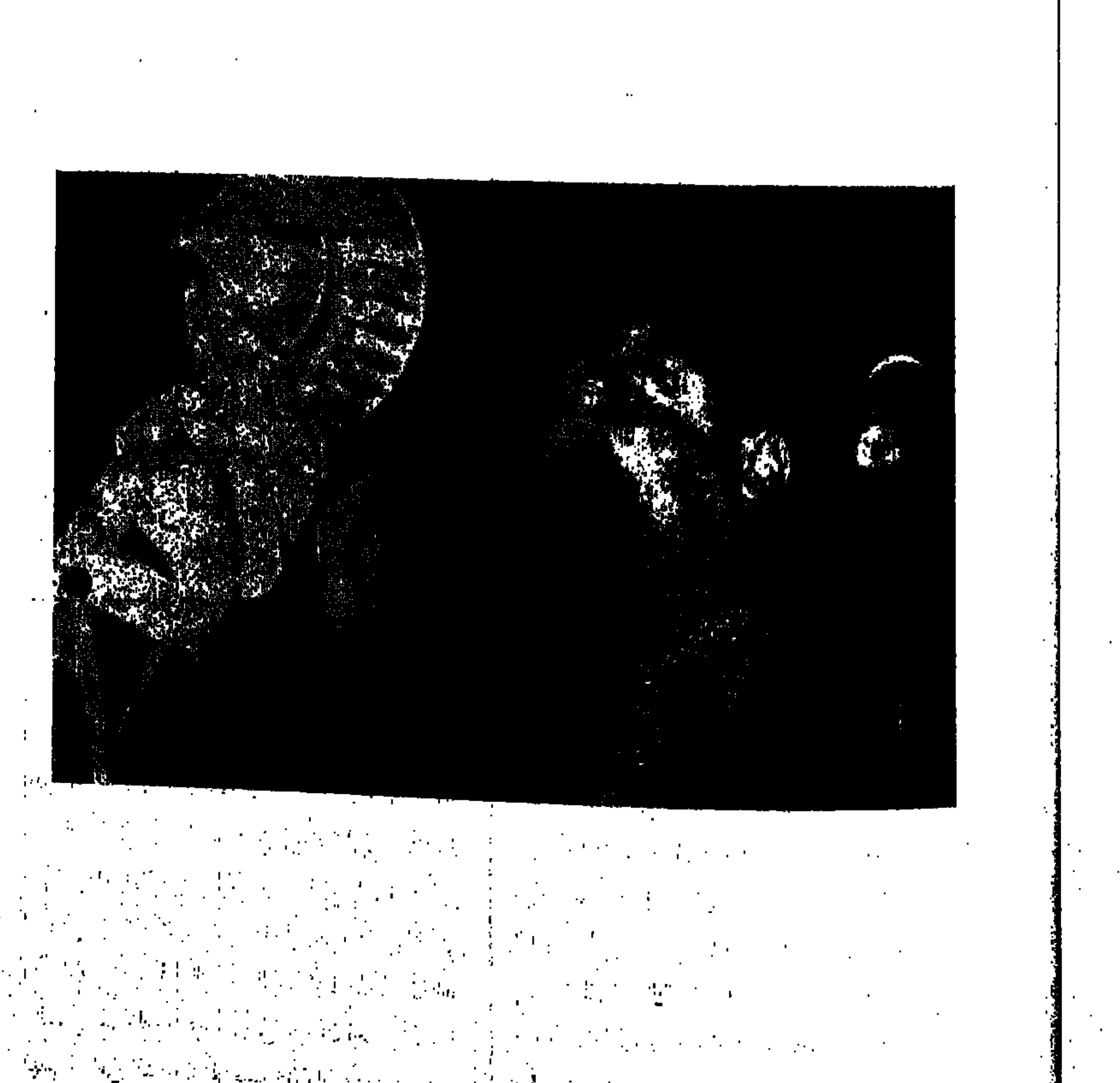
السيد الرئيس

الكلمة لمعالي السيد يعقوب معمر فليتفضل

السيدمعمر : نائب اربد

معالي الرئيس ، حضرات الاخوان

تفضل معالي وزير الاقتصاد وشرح اسباب الغلاء الذي هو موضوع بحث الجلسة الهامة واني مسرور جدا لهذا الهدوء والوقار الذي يسيطر على هذه الجلسة بدليل اهتمامنا جميعاً في هذا الموضوع الخطير تفضل معاليه فشرح اسباب الغلاء وانا اقول اننا كنا واعــون في بعض هــذه الاسباب او اكثر واصيغت باهتمام الى التدابير او العلاج لاني اؤمن بان العلاج كل شيءٌ المفروض لا التشخيص اذ ما قيمة رأي طبيب او تشخيص طبيب لمرض ثم لايوجد لديه علاج ، انا سأحصر موضوعي في مسألة بسيطة او في موضوع بعض الموادالذي طال عليه اللغط والضجــة في الايــام الاخيرة باعتبارها اشياء حساسة لجميع المواطنين ، طبعــاً اخواني الذين سبقوني تناولوا الموضوع من باب واسع وشكراً لهم ، وانا لااريد ان اتطرق اواكرر ما قالوه ولكنني احصر موضوعي في مادتين هما السكر والارز من المسلم به ايها الاخوان ان الامم الراقية تهتم بصحةمواطنيها غنياً كان اوفقيرا وطبعاً تهتم بالدرجة الاولى بالطبقة الكادحة الفقيرة بمعنى انها تهتم بتوفير المواد الغذائية لهذه الطبقة ، مواد غذائية تساعد على بناء جسمه بناء صحيحاً وانا اقول ايها الاخوان ان مادة السكر في هذا البلد هي مادة غذائية رئيسية لكل مواطن وكلكم تعرفون ان افقر مواطن لايستطيع ان يستغني عن هذه المادة من مرة يضاف الى ذلك الارز هذه المادة ارتفعت فجأة وطبعاً هناك عوامل ذكرت قضية العملة وغلاوة المنشأ والخ انا قلت بان الحكومات الراقية تهتم بصحة مواطنيها بحيث تهتم بتوفير المادة الغذائيةلهم وذلك بالمساهمة بتكاليف هذه المادة يعني الحكومة تدفع من خزائنها من اموالها من كلفة هذه المادة لكي تصل كل بيت والى كل انسان هناك عملية بسيطة واقترح على الحكومة واظن انها عملية سهلة حيث اكدت ان مادة السكر مادة رئيسية غذائية لايستغني افقر مواطن في هذا البلد . استطيع ان اقول ان هناك عملية بسيطــة وهي رفع الرسوم الجمركية عن هذه المادة ، ما هي الرسوم الجمركية التي تستوفيها عن مادتي السكر والرز انا اعرف ذلك تستوفي من هذه المواد بحدود (٨٠٠,٠٠٠) الف دينار سنوياً وهذا المبلغ يمكن ان نحصل عليه من اضافة ضرائب على مواد كمالية . . شغلة بسيطة في وقت من الاوقات اضفنا نسبة بسيطة فحصلنا اكثر من مليون دينار هناك اشياء كمالية المبلغ بسيط ليس المبلغ كبير فيكون قد ازحنا عن كاهل المواطن عبءٌ من تكاليف هذه المادة لان هذه المادة تدفع رسوم جمركية بحدود من ٢٠٪،١٥٪ و ٥ ٪ رسم حوالي ٢٠ ٪ مثلما نرفع ٢٠ ٪ نوعاً ما نخفف هناك ذكر معالي وزير الاقتصاد المحترم انه رفع رسوم الجمارك على الزبدة ، انا ليسمح لي معالي الوزير اقول ان رفع رسوم الجمارك على الزبدة يمكن ان تكون قضية دعائية لان الزبدة هل يأكلها ابن الفقير ، هذه طبقات غنية تستطيع ان تشتريها او بلغ الباكيت ثمنه ٢٠ ــ ٣٠ قرش هــذا هو اقتراحي وانا اؤمن بالاشياء العملية اما التمنيات والوعود الذي لايوجد بها اشياء يحصل منها الانسان على نتيجة فتذهب مع الريح والسلام عليكم .



(٨)

السيد الرئيس

الكلمة لسعادة الأستاذ يوسف العظم فليتفضل.

السيد العظم : نائب معان

معالي الرئيس حضرات الاخوة النواب المحترمين بسم الله الرحمن الرحيم ولا عدوان الا على الظالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد سيد الخلق والمرسلين وبعد . .

من الانصاف ان لا نحمل الحكومة الحاضرة هذا الغلاء الذي نشكو منه جميعاً ، فالحكم في هذا البلد مسؤولية متتالية مستمرة ، ومن الانصاف ان نقول فهم الاقتصاد مبتوراً عن الفكر والعقيدة فهم مغلوط فالرأسمالية لها فاسفة تقيم على اساسها اقتصادها والشيوعية لها فلسفتها تقيم على اساسها اقتصادها ونحن فخارنا في المجتمع الانساني الاول الذي لم يكن فيه فقير واحد على مر العصور هو عهد عمر بن عبدالعزيز رضي الله عنه حيث بدأ يبحث عن الناس الذين يتقاضون او يأخذون المال من بيت المال فلم يجد فقيراً واحداً على امتداد أطراف الدولة الاسلامية من هنا أبدأ حديثي بالتركيز وادعو الحكومة الكريمة ان تشكل بالاضافة الى اللجنة التي سأقترحها في نهاية كلمتي ، لجنة من خبراء الاقتصاد الاسلامي ولدي اسماء يمكن ان اطرحها للحكومة عند اللقاء ليقوموا بتقديم الفكر الأسلامي من هذه الزاوية الاقتصادية المال مال الله والناس مستخلفون فيه حراس عليه ان احسنوا الامانة فهم حراس امناء وان لم يحسنوا الامانة فان ولي الامر مكلفاً شرعاً ان يتصرف وفق احكام الشريعة بما يعود على الوطن والامة والديار بالخير والسلامة ، توزيع الاراضي ليست نظرية اقتصادية غربية ان يقال بان تعطي الارض لمن يزرعها انما هي نظرية اقتصادية اسلامية معروفة في كل كتب الفقه باسم احياء الموات فالارض لمن زرعها حقوق العامل اشراك العامل في الأرباح على مذهب الأمام مالك وليس الأمر مستورداً من هنا او هناك الملكية الفردية طريقة استثمار المال، طريقة جمعه . طريقة انفاقه كل ذلك في كتب الفقه الاسلامي وفي كتاب الاموال لابي عبيدة القاضي وفي كتاب الخراج الذي كتبه ابو يوسف لهارون الرشيد الرجل الذي كان يحج عاماً ويغزو عاماً في جهاد مستمر وليس رجل الجواري كما تبينه لنا كتب التاريخ المنحرف في كتاب الخراج نظريات اقتصادية تتحدى كثير من النظريات الحاضرة هذه مهمة ارجو الحكومة ان تضع اقتصادها على اسس من هذا المنطلق السليم الذي خلق لنا المجتمع الانساني الكريم . هناك الاسلام توجيه وتشريع ، التوجيه يقوم على ان تتولى وسائل الأعلام في المسجد وفي المدرسة وفي التلفزيون وفي الاذاعة وفي الصحافة دعوة الناس الى الاسس الاساسية في الخلق المؤمن وان فريق ليسخر احياناً وما يسخرون الا من انفسهم لو كانوا يشعرون عندما نتعرض ونطرح الفكر الاسلامي في الميزان يظنون ان القضية قضية دردشة وان المسألة مسألة لاهوت انما الاسلام دين حياة فننطلق من هذا المنطلق وعلى اسس سليمة لنجد بان الاسلام يحل كثيراً من مشاكلنا لتبني الدولة على اساس توجيهي اولاً لتذكر كل الناس بالخير بالحق بالخلق باسلوب عملي وليس بمجرد القول بالاضافة الى الاسلوب التشريعي كما قلنا اعتماد الاقتصاد والنظرية الاسلامية الحقة اكثر الناس تأثيراً بالغلاء في بلدنا العزيز ، العامل ، زراعياً كان ام صناعياً ام صاحب حرفة حيث ما كان الجندي ، رجل الامن الشرطي ، هذا الجندي الذي يقف في خط النار والذي يصد عنا يوماً ستشيب له الولدان هذا الجندي الذي يقف لما يجرم في فترة

قريبة سوف تهل علينا من غلاء المعيشة لزوجته ولابنائه سوف يظل بلا غلاء معيشة عندما يحال الى التقاعد لا بد ان نعود الى قوانين قد وضعت وضعناها خطأ أم صواباً لندرسها دراسة واعية ليكون لهذا الجندي أمن وسلام في صدره وقلبه ولأسرته من بعده حتى يشعر انه عندما يحال على التقاعد ، ابنائه جميعاً ابناء حلال زوجته زوجة حلال من حق الدولة على هذا الجندي ان تقدم له غلاء معيشة كاملاً ليشعر نه يفتدى بالمال بعد ان اصبح هو يفتدي بالروح والدم ، الموظف وخاصة الصغير اصبح الدخل المحدود ، وان اسرّ كثيراً كما يسّر كل أخ منكم اذا احس بأن وزيراً من وزرائنا وهم ابناءنا ومنا وفينا يشعرون كما يشعر الآخرون بالغلاء ، الغلاء لا نستطيع ان نقول بأن الامر مهول وان الصور مبشعة ، ان الغلاء صورة بشعة في حقيقتها لا نحتاج الى تبشيع ان الذي يذهب لشراء السكر او الحليب او الزعتر . اناقش مناقشة موضوعية غذاونا الرئيسي في بيوتنا غذاء القرية ، غذاء الطالب غذاء الناس الصباح ، زيت وزعتر وسكر وشاي فقولوا لي ما هو الرخيص في هذه الاشياء الثلاثة ، الناس لا يبحثون غلاء السيارات ستروين ولا يبحثون غلاء أجهزة التلفزيون الناس يريدون زعتر فهل الزعتر يستورد من الخارج حتى نقول بان الغلاء مرتبط باسعار عالمية هل الزيت يستورد من الخارج حتى نقول بان الزيت مرتبط باسعار الاسواق العالمية هل السكر الذي هو الوحيد والحليب كما أشرنا هو الغالي الذي نتحدث عنه مرتبط ارتباطاً عالمياً ولنا حديث عند الوصول اليه ارتفعت الاسعار كما يقول معالي وزير الاقتصاد والنسبة في حدود ٢٠ـ٢٥٪ نسبة الربح هذا ارتفاع فاحش ولا نقبل ولا نرضى ان نقول بانه متدرج معنى ذلك بعد خمس سنوات سيكون ارتفاع الاسعار فوق ٦٠٪ ومعنى ذلك واجب الدولة ان تدفع للموظف الذي يتقاضى ٢٠ ديناراً ، ٤٥ دينار على الأقل حتى يستطيع ان يعيش اذن لا بد من ان ندرس فكرة الاسعار ، هناك اسباب بعد ان نبين ظاهرة الارتفاع الفاحش ، ظاهرة ان الارباح في الأردن عند بعض الاحصائيات تشكل ٤٠٪ من الدخل القومي وهو امر رهيب بالنسبة لبلد كالأردن ، ظاهرة فشل الرقابة ، (ان الله ليزع بالسلطان ما لا يزع بالقرآن) فهناك الرقابة غير مجدية على الأسعار في الاسواق التجارية هناك سوء اخلاق لا بد ان يجتث بالتوجيه هناك قضية دينية وتربوية لا بد ان نتكلم عنها ولو تضاحك بعض المضيعين اذا يعتبرون الحديث في الدين لا علاقة له بالاقتصاد اسباب الغلاء اسباب عالمية- اسباب إغلاق الحدود اسباب الجشع المحلي اما الاسباب العالمية كالسكر ونحن اليوم نطالب من الحكومة ان تعالج الأمر معالجة سريعة ، ويذكرني هذا المثل بالقول المأثور في بيوتنا وعلى السنتنا في الاردن العزيز (العليق عند الغارة لا ينفع) الذي يهجم وساعة الهجوم يعد لماذا لا نفكر في الأردن منذ فترة طويلة المدى في ان يكون فيه مراعي طويلة فسيحة ترعى فيها الاغنام لماذا لا نفكر في الاردن لتأسيس مزارع للدواجن لمصائد الاسماك في العقبة حتى يأكل الناس عدة شهور ، اسماك ولاداعي ليأكلوا اللحوم لكننا نفاجأ بالقضية مفاجأة كمفاجئتنا اليوم بان صوت اذاعتنا يقع بين جبال الشراه وجبال جلعاد لابد ان نفكر تفكيرا جذرياً في هذه الامور بان يكون في الاردن مراعي وان تنشط وزارة الزراعة لانشاء هذه المراعي منذ امد طويل في هذا البلد الطيب ان يستورد زوارق لصيد الإسماك وان لا تصدر الى الخارج لا ان تقذف في السوق المحلية حتى يأكل الناس من اسواق ثغرنا الحبيب من

العقبة واذا قيل بان العدو على الحدود فاظن لقاء سريعاً وديا مع السعودية الشقيقة يتيح لنا مجال الصيد في خليج العقبة في الشواطئ السعودية القريبة او الاردنية حتى نطرح هذه المادة الغذائية الاساسية ، ان الذي يذهب الى العقبة لايتناول طعام السمك يأكل لحوم اخرى ولا يجد السمك وهذه من المفارقات العجيبة في بلدنا المزارع الدواجن لو كانت مشجعة بكثرة لوجدنا المواطن ايضا ما يأكله ولاداعي لان يأكل لحوم اذا ارتفع سعر اللحوم ، الحليب المجفف لماذا نصر على نوع واحد لماذا نصر على استيراد الحليب كما قال معالي الوزير وانا هنا اردعليه من السوق الاوروبية المشتركة ، لماذا لايستورد من استراليا ومن بلغاريا وقد يقال بان الاسعار عالمية ولكن هـذا السعر سيكون اقل بكثير من سعر الحليب المطروح في الاسواق ، هناك قصة اطرحها لمعالي وزير الاقتصاد لعلها غير دقيقة لكن الارقام عندي اذا التقينا يقولون بان متعهد نوع معين من الحليب ولا اذكر الانواع والاسماء هنا تقدم بفواتير يرجو رفع الاسعار فاعطيت كل علبة (٣٨) قرش فأصبح ثمن العلبة (١٢٩) قرش فطلب صاحب هذا الصنف من الحليب ان تخفض وزارة الاقتصاد هذا السعر بحيث يكون (١٢٥) قرش لكي تنافس صنف آخر من الحليب المطروح في السوق كيف يستطيع متعهد حليب ان يخفض اربعة قروش في العلبة لو لم يكن سعره الاول سعراً باهظاً لارقابة عليه ولاشدة في ان يعامل معاملة الانسان الـذي لايجوز ان يكون جشعاً ، هناك موضوع السكر لماذا لايترك التاجر المحلي يستورد السكر ويكون كـما اشـار بعض الاخـوة برقابة الحكومة لايجوز للحكومة ان تدخل طرفاً ثالثاً بالسوق مادام التجار يستوردون باسعار متفق عليها وانا اؤيد معالي الاخ يعقوب بك في ان ترفع الجمارك عن السكر وان توضع على الحاجيات الكمالية التي لايحتاجها المواطن العادي في حياته اليومية والتي هي سبب من اسباب بلائنا في القرن التي تعيشه فيه امتنا في فترة من فترات حربها وقتالها مع عدوها موضوع اغلاق الحدود لايعتبر شيئاً اساسياً هو شيء مهم ولكن عندما وجهت جميع البضائع الى العقبة وعلى التجار ان يستوردوا يمكن ان يمر هذا السبب لثلاثة شهور اربعة شهور خمسة شهور لكن اذا اصبحت البضائع كلها ترد الى العقبة انتهت الازمة بورود البضائع الى ميناء العقبة وتصديرها الى عمان وبالتالي عند ورود هذه البضائع تطرح في الاسواق المحلية بأسعار معقولة هناك حلول طرحها تثبيت الاسعار بان تخصص الدولة رغم الضائقة المالية التي تعيشها او يعيشها هذا البلد تخصيص مبلغ لهذه الغاية المواد الضرورية الرئيسية وليس للمواد الكمالية حتى تسهم في تغذية المواطن العناية بالمراعي عناية وهو امر على المدى البعيد ولكننا نعالج معالجات جذرية وليست آلية العناية بصيد الاسماك في خليج العقبة وطرح مواد السمك التي تصطاد في الاسواق العناية بالصناعة الوطنية بشرط هناك استغلال من بعض اصحاب المصانع الوطنية يستغلون مفهوم الحماية وبالتالي نجد اردأ انواع هذه المصنوعات يقدم لنا غـذاء اطرح نموذجين دون ذكر اسم المصنع التي تنتج لماذا نجد البسكوت الأجنبي جيد والبسكوت في الاردن سيء وهو غذاء من اغذية اطفالنا ايضاً وانا اخالف معالي الاخ يعقوب بك عن موضوع الزبدة هي غذاء اساسي للطفل في المدرسة ، الام في المدينة ابن القرية يأكل في الربيع زبدة اكثر من ابن المدينة وابن المدينة لاتستطيع أمه ان تضع له سندوتش خبز من السمن النباتي

سمن الكنز او الغزال ، اذن هي غذاء للطفل لابد أن يزود بالمدرسة يوم زعتر وزيت ويوم قطعـة زبدة او قطعة مربى من فواكه بلدنا وليس من البلاد الاجنبية اذن موضوع هذا الغذاء لابد ان يكون شيئاً اساسياً هناك شوكلاته قد يقول البعض نحن لانتحدث عن الشوكلاته هي جزء من حياتنا نقدمها في افراحنا في اعيادنا في كل مناساباتنا علبة مزركشة فخمة ضخمة بدينار وعليها صورة جملية وفي داخلها وقية ونصف اووقيتين الشوكلاته تساوي خمسة عشر قرشاً ثمن العلبة دينار هذا غش من الصناعة الوطنية المحلية لابد ان تكون الحكومة واعية وان تكلف هذه المصنوعات او هذه المصانع بان تعي حقيقة المعركة الوطنية العدو لايجوز ان يقدم انتاجاً فخماً ونحن نقدم انتاجاً رديئاً نستجدي الناس حماية الصناعة الوطنية في الكلام دون الانتاج العملي لماذا لاتطلق حرية الاستيراد للتجارة لماذا لاينظم التسويق تنظيماً سليماً بحيث نعرف ماذا نصدر وماذا نبقي للمستهلك المحلي ، لماذا لايقوم صـناعات مجدية ولا تعجب والسكر ليس اطلاق صاروخ السكر من قصب السكر او من البنجر من الشوندر لماذا لم نفكر في الاردن على المدى البعيد ان يكون نتاج محلي للسكر وهذا امر ليس غريباً اذا كانت بريطانيا وهذه احدى الخرافات الاستعمارية التي غرستها في اذهاننا كانت تدرس الكتب في مصر فترة طويلة القطن المصري لا يصلح للصناعة لا بد ان يصنع في ما نشستر لا بد ان يصنع في انكلترا فلما جاءت الحكومات المصرية المتعاقبة اثبتت ان القطن المصري احسن انواع القطن الموجود في العالم وبدأت المحلة الكبرى تنتج اجود انواع النسيج من القطن المصري لماذا لا يقال لا نستطيع ان نوجد مصنعاً معيناً كل صناعاتنا تعبئة تعبأ المساحيق ونسمي اننا نصنع الصابون نجمع قطع ونقول اننا نصنع الراديات نجمع اشياء معينة فنصنع صناعة معينـة لا بد ان تكون الصناعـة حقيقية فعلية المطلوب والمرجو من معالي وزير الاقتصاد والحكومة الموقرة ان يطرحوا امامنا انواعاً من الصناعات الحقيقية في الاردن البعيدة عن صناعة التجميع والتذويب والتغليف لكي نشعر اننا قد انطلقنا انطلاقا صناعياً صحيحاً هذه امور تحدثت بها بسرعة وسمعتهـا من الاخوة التي لهم علاقة بهذا المجال كـما انني سمعتها من معالي الوزير واعود لاذكـر الاخوة بأن تجميد الأموال كما قال الاخ محيي الدين الحسيني لا يجدي اذا جمدت دون نفع وهنا ما نـتذكر الحكم الاسلامي عن توظيف اموال الاغنياء لمصلحة الشعب والامة عندما تتم الصناعة والتعاون بـين الطرفين واعود لأقول كلمة لبرناردشو «ما احوج العالم الى رجل كمحمد يدير شؤونه بيسر وسهولة وفي يده فنجان من القهوة » هذا المعنى دعوة الى الفكر الاسلامي والى الاقتصاد القائم على الاسس الصحيحة وشكراً .

(و)

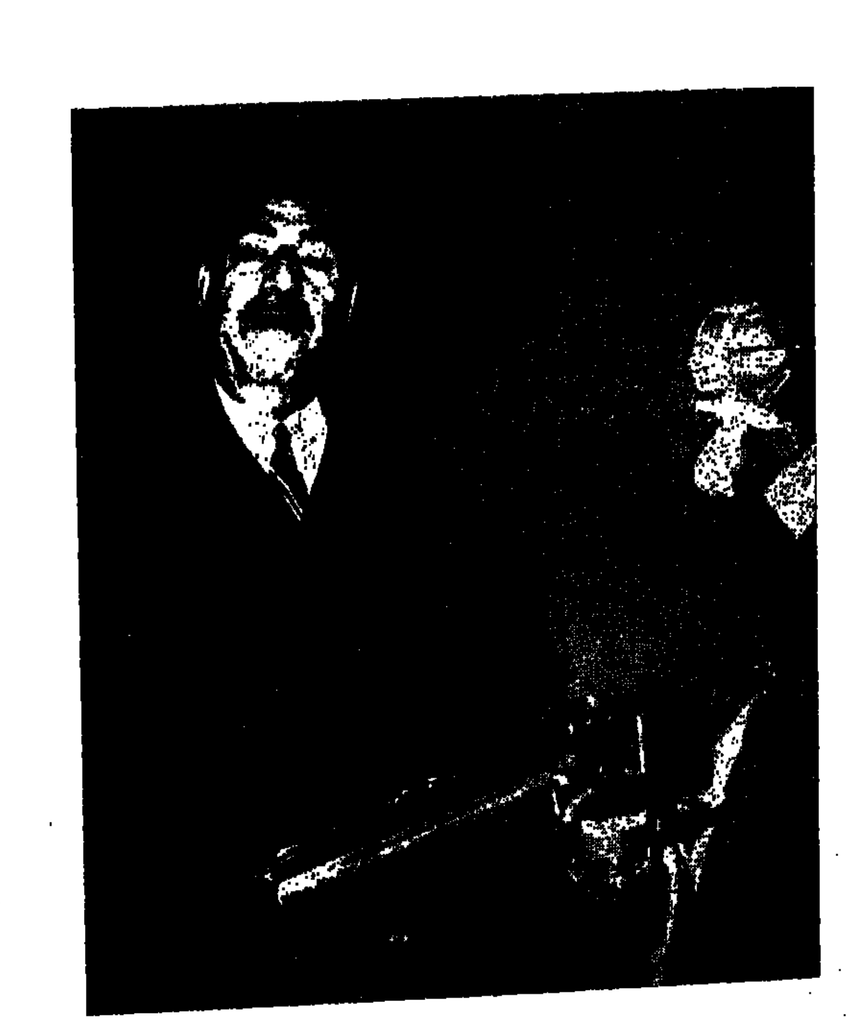
السيد الرئيس

الكلمة لمعالي الدكتور قاسم الريماوي فليتفضل

الدكتور الريماوي نائب رام الله

السيد الرئيس الزملاء الكرام

اود قبل كل شيء ان اعلن بأننا عندما طلبنا مناقشة هذا الموضوع الحساس لم يدر بخلدنا اطلاقاً ان نوجه اللوم الى هذه الحكومة او تلك ولا لكي نلوم فئة التجار لوحدها او ندافع عن فريق دون آخر ان الموضوع الذي نناقشه موضوع اساسي وحساس لانه يتعلق بقوت الشعب ومن المعروف أن لكل فرد ولكل انسان حاجات اساسية لا بد من اروائها اذا اريد له استمرار البقاء وهذه الحاجات اريد هنا ان اتبع الاسلوب العلمي الذي اشار اليه معالي الوزير في النقاش هناك حاجات اساسية طبيعية او ما تسمى (البرزكل بيتز) وهي حاجة الفرد للاكل والشرب واللبس والمأوى وهنالك حاجات نفسية كحاجته الى الأمــن والاطمئنان ولا بد لكل مجتمع ان يؤمن هذه الحاجات اذا اريد له البقاء او الاستمرار في البقاء لغالبية المواطنين فيها ولذلك عمدت المجتمعات في العالم الى ايجاد النظم خمسة نظم أساسية وهي النظام الاقتصادي ونظام الحكومة ونظام الدين ونظام التربية والتعليم هذه النظم متداخلة ويعتمد كل منها على الآخر ولا يمكن ان يوجد واحد منها بالاستقلال عــن الاخرى لكن من المعروف علمياً انــه كلما تطور المجتمع كلما زادت اهمية النظام الاقتصــادي وكلما اتسعت على حسابه انظمة اخــرى فيجدر بنا ونحن نناقش النظام الاقتصادي في الاردن ان نعرف علاقة هذا النظام بالنظم الاخرى واخص بالذكر علاقة الاقتصاد بالحكومة وعلاقة الاقتصاد بالتربية وعلاقة الاقتصاد بالدين وعلاقة الاقتصاد بالدين شرحها الأخ الاستاذ يوسف واوفاها حقها علاقة الاقتصاد بالحكومة اشار اليها الزملاء معالي الأخ السيد خالد الحاج حسن والسيد محيي الديــن الحسيني ومعالي وزير الاقتصاد اذقال بأننا نتبــع طريقة الاقتصاد الحر المعروف ان الاقتصاد اصبح علم وله قوانين ويجب ان ندرك ان هذه القوانين جاءت نتيجة التجربة والخطأ فلا يجوز ان ندخل تجارب جديدة بل يجب ان نأخذ ما توصل الــيه العلم في هذه الميادين اولا هنالك نظرية الاقتصاد الحر التي قال معالي الوزير بأننا نسير على هديها في الاردن هذه تسمى نظرية الفردية الحرية المطلقة لسيفير وفلاسفتها بالتاريخ هم سبسغر ويجب وطبردوس وهي تقول ان الفرد يجب ان تعطى له الحرية الكاملة ولا يجوز للكحومة ان تدخل من قريب او بعيد في شأن من شؤونه الاقتصادية وغيرها ومهمة الحكومة هي حفظ الامن والنظام فقط فاذا ما اصبحت حالة تدعو الى اضطراب الامن تدخل الحكومة والا فلا هذه النظرية قد هزمت في التاريخ لانها كانت في السابع عشر والقرن الثامن عشر والعالم الآن يقترح حول نظريتين نظرية التخطيط المشترك وفلاسفتها وزرود واسن ونظرية الحكومة المطلقة كما هــي الحال في الأنظمة الشيوعية في الاتحاد السوفياتــي والصين وغيرها ، اننا في الاردن مــع اننا نقول بأننا نتبع نظرية الاقتصاد الحــر الا اننا في الواقع ليس لنا كما قال الأخ الزميل السيد خالد الحاج حسن ليس لنا سياسة ثابتة فلا بد مــن ايجاد هذه السياسة التي نسير بهديها وهذا يظهر بالتخبط في المشاريع التي نقوم فيها والتي نحاول تبنيها ولاذكر على سبيل المثــال لقد تبنت بعض الحكومات ...



قاسم الريماوي

السابق مشروع السنوات السبع ومشروع السنوات الخمس للانماء ثم كانت تأت الحكومة بعدالحكومة فحكومة تقرها وحكومة تلغيها وهذا شيء اساسي لا بد من ايجاد مخطط للتنمية مع ذلك هذا الموضوع بالذات لم نستقر على رأي كذلك كيف نظـــر الاقتصاد الحر بالاجراءات التي تقوم بها الحكومة لقوانين محددة مثلا قانون التأمـــين انا اعرف ان الحكومة تتدخل في تأمين الضمان الجـــماعي وفي تأمين الخدمات للعاجزين وللاكفاء وللعاطلين عن العمل ولكبار السن والارامل واليتامى ولكن ان تأتي الحكومة فتبين قانوناً للتأمين تدخل في السوق المالية فهذا على الأقل انا لا أقول انني ضده ولكنه لا يتناسب مع فلسفة الاقتصاد الحر وخاصة اذا ارادت كذلك ان تبني مؤسسة خـــاصة ودائرة تشبه دائرة الحكومة لهذا السبـــيل كذلك اتخذت الحكومة سياسة الحماية الصناعية في البلد وقد ذكر الاخوان لا بد من اعادة النظـــر في هذه السياسة لو كان لنا مخطط اقتصادي سليم لكان لنا هنالك تقديرات وتقييم لهذه السياسة هل من مصلحة البلد ان تستمر هذه الحماية بجميع انواعها الاغلاقية والجمركية في الواقع لا بد من اعادة النظر لان هذه السياسة بنتيجتها قد ادت الى زيادة الاسعار وحماية طبقة محددة من الاشخاص وكان بنتيجتها اننا قاسينا من نوعية الاسعار هناك مثلا السيرف لنستورد المواد الخام من الخارج لنعفيها من الرسوم لنستورد المعلبات من الخارج وكل ما نضع المواد الخام في العلبة ونفتحها كان سعر (٥ر٤) اصبحت (٥ر٠٧) الى متى سنستمر في الحماية انا لا اقول بأن الحماية خطأ الحماية واجب لانها تقوم على انماء صناعات لهذا البلد واعتقد انه لا بد طالما ان اقتصادنا اقتصاد استهلاك كما قال معالي الوزير لا بد ان ننمي الصناعات التي تعتمد على الأغذية الرئيسية في البلد كما قيل يجب ان نشجع الصناعات التي لا بد من تشجيعها كصناعة السكـــر والصناعات الاخرى التي نحن في امس الحاجة الـــيها كذلك تقوم الحكومة بالمساهمة بالشركات ان هذه المساهمة ضرورية لان رأس المال جبان وهنالك مخاطر في توظيف رأس المال بالصناعة الا انها ضروريـــة لفترة محددة لا يجوز الاستمرار فيها الى الابـــد فعندما تقف الشركات او المصانع عـــلى قدميها وتستطيع ان تعيش فمن المستحسن اعادة النظر في هذه المساهمة وتحويلها الى مشاريع اخرى لها اولوية ومن جهة اخرى نرى ان الحكومة ليست لها سياسة ثابتة في الانفاق في موازنتها المتعاقبة . عندما حلت النكبة كانت ميزانية ١٩٦٦ اقل من ٥٠ مليون دينار وقلنا انه بعد النكبة تضاعفت الميزانية اصبحت ٩٠ مليون دينار انا افهم واقدر بأنه يجب ان نكرس جزء كبير من هذه الميزانية للجيش وكانت الميزانية اقل من نصفها للجيش اي ان المتبقي وهو حوالي ٤٥ مليون دينار كانت للنفقات المتكـــررة التي لا تزيد اكثر من ٥٪ والباقي للخدمات لقـــطاع الخدمات اذن نحن في الموازنات التي عرضت علينا بعد سنة ١٩٦٧ ضاعفت ميزانية الخدمات اربع اضعاف ما كانت عليه الآن الخدمات كانت في الماضي للضفتين (٢٠) مليون فأصبحت لضفة واحدة (٤٥) مليون وهذا ما ينتجه ذلك ، اننا أنفقنا الموازنة ووضعنا وارتبطنا بمشاريع وقلنا ان هذه المشاريع بنتيجتها سنقاسي في المستقبل لاننا لا نستطيع العودة الى الوراء وبالتالي فاننا سننفق في اشياء كثيرة ونبذر وسنترك قسماً كبيراً مـــن الشعب اتكالياً لانه سينصرف عن تأدية هـــذه



دولة رئيس الوزراء ومعالي وزير الاقتصاد الوطني يستمعون الى كلمات حضرات النواب المحترمين

الخدمات التي يجب ان يعتمد فيها عـلى نفسه الى دعم الحكومة ومساندتها كذلك كان هنالك عجز كما وقد قال معالي الوزير بان اكبر عجز تحقق هو ٨٪ سنة ٩٦٩ تذكرون عندما طرحت الموازنة كان فيها عجز (١٤) مليون دينار مع ان ارقامها كانت حوالي (٩٠) مليون وقد شدد هذا المجلس الكريم على انه لا يجوز تغطية هـذا العجز بفرض رسوم اضافية اوجمارك وباصدار قوانين مؤقتة ولكن ما الذي حدث . حدث انه صادر قانون رقم (٢٨) لسنة ٩٦٩ بزيادة الضرائب الاضافية زاد اظن ١٪ على البضائع المستحقة عليها الرسوم الجمركية و٢٪ على البضائع التي هي معفاة من الرسوم الجمركية وفي بعض البضائع الكمالية زاد ٢٠٪ وانا مـع زيادة الضرائب على المستوردات من الكماليات وبذلك نستطيع ان نعمل ميزان تجاري لنقلل الفجوة بين الصادرات والوردات بتشديد على الصادرات الكماليات الا انه حدث ان زيدت كذلك مثلا على الكبريت زاد خمسة فلسات عـلى كل عشرين سيجارة وهذا شيء سليم وانا لا أدخن حتى ادافع عن اصحاب الدخان ولكـن ما الذي حدث ان التهريب تنشط ولم يتوقف التهـريب فكانت النتيجة انه واردات الدولة والدولة تريد ان تحقق رسوم اضافية ورادت الـدولة نقصت بدل ان تزيد كذلك جاءت الحكومة وزادت ١٠٪ على ضريبة الدخل على اسهم الشركات المساهمة كانت ٥ر٢٧٪ صارت ٥ر٣٧٪ زائد ١٪ من الخدمات الاجتماعية وهذه مقررة النتيجة ماذا النتيجة ان المساهم العادي احجم عن الاسهام في الشركات بذلك تشجيع الاسـتثمار تجمد والبعض كذلك حاول ان يتهرب من رأس ماله وانا قرأت قبـل اسبوع ان تاجر مهم كبير من هذا البلد خفض رأس ماله (١٠٠) الف ديـنار الى (٨) الاف دينار لكي يتهرب ولا يلزمه ولا يحتاج في ذلك الا الى اعلان في الصحف المحلية بان رأس ماله تخفض من ٨٠ الف او ٥ آلاف او ١٠٠ الف هذه كلها متشابكة وللذلك فاننا نعتقد انه لا يجوز ان نقـول بأن جهة واحدة مسؤولة او جهة اخرى بل الكل مسؤول ولكن الخطأ الوحيد هو عدم وضع سياسة التي تأخذ بعين الاعتبار كل هذه التساؤلات وكل هذه المصالح كذلك قيل ان هنالك اسباب كبيرة خارجية اثرت انا مع هذا الرأي وهذه الاسباب هي من علاقة الحكومة بالوضع الاقتصادي من حيث السياسة ان هذه الاسباب فرضت ونحـن نقاسي منها وانا اقول انها اثرت ونرجـو الله ان نتمكن بالمساعي الحميدة وبتقدير الحقائق وعدم الظلم ووضع الأمور في نصابها الصحيح ان نتمكن من تجنبها ولكن الأخ الاستاذ يوسف قـال ان اغلاق الحدود بيننا وبين سوريا لم يؤثر لان الاستيراد انحصر في العقبة وهذا سيؤدي او بالمعنى عوضناعنه هذا سيؤدي بالتالي الى تخفيف الحدة من زيادة الأسعار إنا اقول ان الحكومة عندما قررت حصر الاستيراد بالعقبة واؤيد كل خطوة ادعو الى تطوير العقبـة وكان لي الشرف رئاسة اول مجلس تخطيط للعقبة وبنائها ولكن فرضت الحكومة ٣٠٪ على الضرائب المستوردة عن طريق غير طريق العقبة مع ان هنالك بعض الحاجيات الغذائية التي يمكن استيرادها عن موانيء غير ميناء العقبة فاذا اضيف عليها ٣٠٪ فان ذلك سيؤدي الى زيادة الأسعار كذلك طريق العقبة بسبب اقفال قناة السويس ان الحكومة تدفع والمستهلك هو الذي يدفع ٥ ملايين دولار فرقية اجور بسبب اقفال النقل هذا اضيف الى اسعار المواد وهنا لا بد من الاشارة كذلك الى اشتراك

الحكومة بان الاستيراد يجب ان يكون من المنشأ وليس من محل آخر المنشأ وفي حالة الاستيراد من محل آخر غير المنشأ يضاف ٢٠٪ من الرسوم الجمركية على الاستيراد هذا بالتالي سيدفعه التاجر سيدفعه المستهلك لان التاجر يضيف هذا كله عـلى نفقة البضاعة اذن هنالك لا بد من اعادة النظر في الرسوم التي تفرضها الحكومة وخاصة كما قال الأخ يعقوب معمر فيما يتعلق بالمواد التموينية ان البلاد المتطورة البلاد التي تريد رفاهية وبقاء واستمرار شعبها تدفع هي من ميزانيتها لتغطية الفروق التي تنتج عن الفرق بين الكلفة والسعر التي تبيعه الى الناس لانها تضطر في الحاجات الغذائية الرئيسية ان تخفض السعر عن الكلفة الحقيقية مثلا رغيف الشعبي في مصر يكلف (٧) مليم بيبعوه (٥) مليم فلس ليش علشان يعطوا ويشجعوا الناس يقدروا يعيشوا فالحكومة في السكر مثلا تقول بان الاسعار تضاعفت في الخارج والنقل بالشحن زاد وتأتي الحكومة وتأخذ ١٠٪ من الكلفة من الكلفة الزائدة في المصنع زائد الكلفة الزائدة بالشحن تأتي وتأخذ ١٠٪ و ٧ فلس على كل كيلو زيادة فبذلك المستهلك يدفع اربع مرات زيـادة في السعر وبذلك فان المستهلك سيتحمل كل هـذا كذلك اجراء الزبدة والسمنة طرحت اذكر انـه عقد اجتماع في مارس ١٩٦٩ حضـره وزير الاقتصاد وحضره رؤوساء الغرف التجارية والصناعية وبحثوا موضوع الشحوم الحيوانية المخلوطة بالسمنة وكان القرار انهم غرموا اصحاب الذين استوردوا هذه السمن ٢٥٪ على قيمتها الاساسية تقبلها اللذين استوردوا واضافوها على السعـر الاصلي وبذلك ارتفعت الاسعار وعندما ترتفع الاسعار لفـترة محدودة فانها ستبقى على هذا الارتفاع اما علاقـة الاقتصاد بالتربية فانه لا بد من اعادة دراسة هذا الموضوع اما اجهزة التربية عندما تخرج لنا الوف من الشباب لا يصلحون لشيء الا للوظيفة لا يصلحون لزراعة او لصناعة او غيرها وقد طالب هذا المجلس مراراً ايجاد توجيه تربوي يضمن توزيع هؤلاء الناس على المهن التي تحتاجها البلد هؤلاء الناس عندمـا يتخرجون لا يعودون الى بيوتهم ليكونوا معيلين لأهلهم بل يكونوا عالة عليهم ويكونوا عالة على المجتمع لانهم سيجنحون والشخص عندما يكونوا في مثل هذا السن ولا يوجد عملا في سنه يلتجأ الى نواحي الهدم والتدمير كذلك هنالك الكفاءات والتعين يجب ان نختار الشخص المناسب للوظيفة المناسبة لا ان يكون التعين عشرائياً او حسب المحسوبية والترميج كذلك والاستفادة من البعثات لا يجب ان يكون خاضعاً لأهواء هذه الوزارة او تلك او هذا الوزير او ذاك هذه هي بعض المسائل التي يجـدر بنا ان نتدارسها ونحن لا ندعي باننا نستطيع بجرة قلم او بخطاب نحلها ولا بد من تدارسها ونحن وانا مع الرأي انه يجب ان تكون هنالك لجنة متخصصة يشترك فيها المواطنون والمجلس التشريعي ومجلس الامة ومن الحكومة ومن الاخصائين والخبراء لوضع سياسة ثابتة لمسيرة اقتصاد هذا البلد مستفيده بالعلم الذي توصل اليه الاقتصاد ولنا الأمل الكبير من هذه الحكومة الرشيدة ان تتبنى كل هذه الملاحظات وشكراً .

(ز)

السيد الرئيس

الكلمة لعطوفة السيد فرح ابو جابر فليتفضل

السيد ابو جابر : نائب عمان

معالي الرئيس

حضرات النواب الاكارم

اما وقد تيسر لنا ان نبحث اوضاعنا الاقتصادية وحالة التموين فانه انطلاقا من واقعنا المرير ومن التجارب القيمة التي مرت على الأردن في السابق واخص بالذكر منها الاوضاع والتجارب التي مرت علينا خلال الحرب العالمية الثانية والاساليب التي اتبعت خلال تلك الفترة بالذات ، فانني اطرح امام مجلسكم الكريم الملاحظات الحساسة التالية حتى اذا نالت تأييدكم اقترح الموافقة على احالتها الى الحكومة الموقرة للمبادرة الى تنفيذها تحقيقاً لمصلحة هـذا الوطن الذي يعتز كل منا بالانتماء الى ترابه المقدس الخالد ، ويعمل الجميع على رفعته والنهوض به الى معارج المجد والسؤدد .

أولا — استهل ملاحظاتي بنصيحة الحكومة بان لا تتدخل في شؤون الاستيراد وغلاء الاسعار فالمنافسة والربح هما اساس المتاجرة وعليها ان تترك شؤون استيراد المواد التموينية لذوي الاختصاص من المستوردين ويكون موقف الحكومة هو موقف الرقيب ولا تتدخل في شؤون الاستيراد التموينية الا في حالات الضرورة القصوى وايضاحا لذلك اقول بانه لا بد ان لدى وزارة الاقتصاد احصائيات دقيقة عن كميات المواد التموينية المستوردة سنويا وعن حاجة البلد السنوية منها ، فعلى الوزارة والحالة هذه ان توزع الكميات التي ترى ان البلد يستهلكها سنويا من الطحين والارز والسكر والشاي وغيرها من المواد التي ترى انها ضرورية على المستوردين اصحاب الاختصاص حسب كميات استيرادهـم السابقة او حسب رؤوس اموالهم المسجلة لدى وزارة الاقتصاد ، وتفرض على هؤلاء المستوردين ضرورة استيراد هذه الكميات خلال المدة التي تحددها لهم الوزارة وتبقى الوزارة تراقب عن كثب بواسطة مؤسساتها الكثيرة وصول هذه الكميات ويبقى موقفها دائماً موقف الرقيب المتنبه الحذر الذي لا يتدخل الا في حالات الضرورة .

وعلى وزارة الاقتصاد من قبيل الاحتياط ان تستورد ولحسابها الخاص كميات احتياطية تكون محفوظة لديها لتطرحها في الاسواق في الحالات الطارئة او في الحالات التي ترى ضرورة لطرحها .

انه لمن المعروف علميا وواقعيا وتجربة ، ان الربح هو سبب المتاجرة ، لذا فانني ارى بانه على وزارة الاقتصاد ان تفسح المجال امام المستوردين وتجار الجملة والمفرق بان يربحوا ربحا معقولا ومغرياً في آن واحد ، لا ان تضيق عليهم الخناق مما يضطرهم الى التخزين والاحتكار والغلاء والتهريب والبيع في السوق السوداء .

واني اطلب من الحكومة بان تكون قاسية في اجراءاتها مع اولئك المستوردين الذين يأخذون الرخص باستيراد المواد التموينية ولا يقومون باستيرادها .

ثانياً — هنالك ظاهرة ليست بالمستغربة في واقعنا بعد ان اقفلت حدود ذوي القربى في وجوهنا ، هذه الظاهرة هي ارتفاع اسعار الحمص ، والحمص في عرفنا جميعا هو مادة زراعية وتموينية ضرورية جداً لبلدنا ، فهي الطعام الذي تعتمد عليه طبقة العامل والفقير في غذائها الاساسي في هذا البلد ، وقد ارتفعت اسعار هذه المادة في الفترة الاخيرة الى



درجة فاحشة وهذا عائد الى عدم وجود كميـــات كافية منه لتسد الحاجة الملحة لاستهلاكه كما ان معظم المزارعين — وانا منهم — لم يبذروا شيئاًمن الحمص في اراضيهم الصيفية اما لارتفاع اسعاره او لعدم وجود الكميات المناسبة للبذار منه .

واني احمل وزارة الاقتصاد مسؤوليـــة عدم وجود الحمص في هذا البلد مما ادى الى ارتفاع اسعاره بشكل جنوني وسيؤدي في المستقبل القريب الى نقص كبير في انتاجنا الزراعي من هذه المـــادة في الموسم القادم . فقد كان مـــن واجب وزارة الاقتصاد ان تتنبه الى هذا النقص في الوقت المناسب وتعمل على توفير الكميات الكافية من هذه المـــادة الضرورية لتسد حاجة البلد الغذائية والزراعية حتى لا نصل الى الوضع الذي وقعنا فيه الآن .

ثالثاً — لقد علمت ان في البلد لدى اصحاب المواشي والتجار كميات محدودة من الاعلاف التي اضحت البلاد بغنى عنها بعد ان وصلنا الى فصل الربيع واصبحنا على ابواب الموسم الزراعي الخصب . لذا فانني ارى ان تبادر وزارة الاقتصاد الى السماح بتصدير هذه الكميات الى الخارج وبذلك نكون قد تخلصنا من كميات فائضة من الاعلاف نخشى عليها من التلف وأدخلنا الى البلد عمـــلة اجنبية نحن في حاجة اليها .

وبهذه المناسبة فـــانني ارى بانه على وزارة الاقتصاد ان تكون مرنة وحساسة وسريعة الحركة فمن مميزات عصرنا الحاضر اتخاذ المبادرة الفورية عند ظهور الحاجة الملحة .

رابعاً — من زار منا مناطق الاغوار خلال هذه الفترة من فصل الشتاء وشاهد الاعداد الضخمة من المواطنين والمركبات على اختلاف انواعهـــا واحجامها التي نزلت للنزهة هناك . يذهله المنظر وتحصل لديه القناعة الكاملة بحاجة البلد الى المنتزهات والمقاهي والمطاعم والفنادق في تلك المنطقة بعد ان سلخت عنا الضفة الغربية من وطننا الحبيب . وبما انه لدينا الضفة الشرقية من شاطيء البحر الميت ، لذا فانني أناشد الحكومة ان تبادر منذ اليوم وبوجه السرعة الى رصد المخصصات في الموازنة القادمة لانشاء المقاهي والمطاعـــم والمنتزهات والفنادق والاستراحات على ضفة البحرة الشرقية او السماح للمواطنين وتشجيعهم على القيام بهذه الانشاءات استعدادا للشتاء القادم لتكون المشتى الاردني في المستقبل بالاضافة الى مشتانا العزيز في اريحا وضفة البحرة الغربية التي سلختها عنا اسرائيل الباغية ، علما بان مشتانا الحالي في ميناء العقبة ذو امكانيات محدودة لا تستوعب اعداد المواطنين ايام الاعياد والعطل . ناهيك عن السواح والزوار الاجانب .

خامساً — نحن — اذا يسر الله واتم علينا بنعمته نأمل في موسم زراعي خصب ووافر وباب التصدير مقفل امامنا ، لذا فانني ارجو باسم جميع المزارعين ، من الحكومة الموقرة وعلى رأسها دولة الرئيس الزراعي المنبت والميول ، ان تبادر منذ الآن برصد المخصصات الكافية لابتياع الفائض عن حاجـــة المزارعين من الحبوب باسعار معقولة . كما ارجو من الحكومة ان تفتح ابواب مستودعاتها على مصاريعها وتسهل للمزارعين بيع فائضهم من انتاجهم الزراعي دون اللجوء الى الاساليب المعقدة والقيود العقيمة التي لا ضرورة لها . فمن البديهيات في الاردن ان المزارع من اهم دعائم اقتصادنا ومن اضعف الايمان ان نبادر الى دعمه ومساندته في بيع محصوله ، الذي امضى عاماً كاملاً بانتظاره بسعر معقول وباسلوب ميسور .

سادساً — نسمع بين الفينة والاخرى عن حالات تسمم يصاب بها المواطنون نتيجة تناولهم المواد الغذائية المختلفة . وباعتقادي ان وقوع مثل هذه الحالات عائد الى النقص في المراقبة . وانني أرى ان تبادر الدولة عن طريق اجهزتها المختلفة بفحص كافة المواد التموينية دون تفريق او تمييز لدى دخول هذه المواد الى البلاد . وهذا في تقديري اسهل على الدولة من التجوال على الافران ومستودعات التجار والمطاعم لفحص هذه المواد والتأكد مـــن سلامتها .

فمن السهل والميسور لدى الحكومة ، اية حكومة ، ان تصدر التعليمات المشددة الصارمـــة بالقيام بفحص كافة المواد التموينية لدى دخولها البلاد اما عن طريق المطارات او عن طريق ميناء العقبة او عن اي مركز من المراكز الجمركية على الحدود .

واننا لنأمل من هذه الحكومة بان تولي هذه الملاحظات الحساسة التي ابديتها كل التقدير الاعتبار وان تبادر الى معالجتها بهمة واخلاص وايمان .

وفقنا الله جميعا لما فيه الخير والرشاد تحت وارف ظلال مليكنا وقائدنا المفدى حسيننا العظيم.
وشكراً لكم جميعا والسلام عليكم .

١٩٧٢/٣/١٢

(ح)

السيد الرئيس

الكلمة لسعادة السيد نعيم التل فليتفضل

السيد التل : نائب اربد

معالي الرئيس ، ايها الاخوة الكرام

لقد استمعنا الى بيان معالي وزير الاقتصاد وكان فيه من الوضوح التام ومتباين ومقنع لاسباب ارتفاع المواد الغذائية في هذا البلد وكذلك استمعنا الى اقتراحات بعض الزملاء وكان فيها الكفاية ولا أحب ان اعود واكررها انما مر على مسمعي كلمة دائرة التسويق فتذكرت على الفور ، الغور وسكان الغور ومزارع الغور وكذلك ذكر الغور على لسان الزميل الذي كان قبلي الآن السيد فرح ولكنه لم يفصل عن الحالة التي يتخبط فيها شعب الغور والمزارع التي تردت حالته في الغور بشكل واسع وكما قال الآن احد الزملاء حيث اعترض وانا اؤيده بانعلى الحكومة وعلينا كنواب ان نؤمن لهذا الشعب الخبز والشاي قبل ان نؤمن المنتجعات واماكن السياحة اننا شعب فقير بحاجة الى اهتمام الحكومة لتأمين كل مادة تموينية بسعر معقول كما كان في السابق واذا ما طلبنا ورجونا من الدولة زيادة الموظفين تلك الناحية التي تطرق اليها الاستاذ يوسف والى الجندي والى الشرطي نعود فنقول ان الدولة فقيرة وكلنا يعرف ذلك ولذلك لا حاجة لي كما اسلفت ان اعود واكرر ما قاله الزملاء انما اريد ان ارجو الحكومة ان توجهعنايتها التامة الىالمزارعين في الغور والى مزارعهم والى العمال الذين يتجاوز عدد هؤلاء في الغور ١٠٠ الف نسمة والغور كما تعلمون انه شريان نابض من تلك الشريانات الاخرى التي يعتمد عليها اقتصادنا فالاهتمام اراه ضروريا من قبل الحكومة بالغور ومزارع الغور والتعويض عليهم وعما تلف لهم وتقديم المساعدة والعون ورغم اني على علم بان الدولة على صلة تامة بخبراءاجانب قبل انهم جاءوا لكي ينعشوا الغور ولا ادري ما النتائج والسلام عليكم .



(ط)

السيد الرئيس

ليتفضل عطوفة السيد وحيد العوران

السيد العوران : نائب الطفيلة

معالي الرئيس حضرات الاخوان

دعوت باسمكم وباسم كل مواطن الى هذه المناقشة بسؤال وجهته الى الحكومة الرشيدة في جلسة سابقة وتكرم معالي الوزير المختص بالاجابة ونوقشت الاجابة آنذاك بشكل مستعجل مقتضب لم يفي بالغرض الذي دفعني الى توجيه ذاك السؤال ، فجاء المجلس الكريم وتكرم بطلب من الحكومة لعقد جلسة خاصة هي هذه الجلسة الكريمة الآن وانا مواطن اشكو الآلام المبرحة من صعود الاسعار في اسواقنا المحلية لجميع المواد والمستلزمات الحيوية التي لا يستغني عنها بيت ان في الصحراء او في القرى او في المدن اذن من حقنا ان نأخذ الموضوع ببساطة وكيف اعابوا في زمن ما كما تعلمون وانتقصوا من اهمية مكتشف امريكا كريستون وهم العزال وقال اينا يبحر في هذه السفينة فيجد امريكا قال صح، فتناول البيضة وليتها في جيبه وامدها عليهم من منكم من يضع هذه البيضة على ظهر هذه الطاولة فاعياهم الأمر فأخذها وبكل بساطة وسهولة طق البيضة فوقفت البيضة وهكذا ، نحن الآن المواطن في حاجة الى مواد رئيسية في حياته المعيشية والله يا اخوان انها تصدر عن اداة أمامنا وفي كنفنا وتحت ايدينا ، اجيب مثال ، الشاه ماذا ينتج عن الشاه لنا ولاولادنا ينتج عنها الصوف وهو كساء ينتج عنها

اللبن وهو غذاء وينتج اللحم والزبدة والحليب كما يقولون وهو دواء شافي مقوي للجسم والعقل السليم في الجسم السليم هذه مادة بسيطة واداة هينة تتوفر لدنيا في حالة توفر مواد معيشتها هـــذه الشـــاه الكلأ المراعي آســف جداً اني دعوت ورجوت الحكومة والمسؤولين بان توقف المساحات الشاسعة الواسعة من الاراضي الاميرية التي تركت منـــذ عشرات السنين لتكون مراعي للمواشي وجاءت حكوماتنا المتعاقبة واخذت تسجل من حين لآخر على مواطنين يدعون الانتاج والأنماء فأصبحت هذه الاراضي لا للانتاج ولا للانماء ولا هي للمراعي والكلأ الذي نفتقر اليه والتي تفتقر اليه مواشينا وابقارنا وما الى ذلك ، الاغوار اراضي خصبة شاسعة واسعة تصلح كما يقولون الفنيون المهندسون الزراعيون بانها تصلح للسكر وللشمندر ولغيره فهي اداة من اداة السكر ولبنة من لبنات هذا السكر الذي نشكو من فقدانه مع كونه مادة رئيسية حيوية لا يستغني عنها انسان في بلدنا هذا فالأمور كلها في غاية من البساطة كلنا في الأمر ان نجـــد مخلصـــين منتبهين مركزين في اعمالنا وفي تفكيرنـــا وفي ما نسنده الى بعضنا البعض من اوضاع تتناسب مع كونها بديهية في عرفنا ، ذكر معالي الوزير إن الموضوع هام جداً وعلى غاية من الاهمية بالفعل انه هام جداً واهم من كونه مهم جداً جداً ان نجد لهذه الأمور حلول تؤدى بنا الى نتيجة حسنة مع كل مواطن الصناعات اين هي وهي السند في الدائرة وهي محور الدائرة نفتقر اليها كثيراً لا نجدها مع انها مادة الخام متوفرة لدينا من حيث الايدي العاملة من حيث المناجم لو استغلت هي موجودة وظاهرة ومن حيث الفات النظر وتكريس العمل وسلامة النية هي الأصل في كل موضوع هذه لم نجد منهـــا

شيئاً ، نعم سوف نشكي ونبكي وننوح ان بقينا على هذا المنوال فعلينا ان نسير جاهدين في كل امورنا محققين اهداف سليمة لكل مواطن ولبلدنا تحت راية الحسين العظيم حفظه الله ، الاسماك في العقبة لما تكون كثيرة وهي مادة موجودة رأس مالها ماء في البحر لا يهمنا شيء الا ان نقوم المسؤولين ونشجع الصيادين ويأتوا بهذه المادة لنأكل في الأسبوع مرة او مرتين من اللحوم البيضاء البروتينية هذه مفيدة تخفف على الضأن وعلى الماعز وعلى باقي المواشي كالأبقار وغيرها فهنا نجد وسيلة ، الوسيلة موجودة نريد نشاط ، نريد اتقان ، مثل ما قلنا ، ليش الميه بسدودة والله قشه ، اغلق الميه ، قشه يا جماعة وقفت جميع الينابيع هل من زوالها هل من ازالتها علينا كمسؤولين وحكومة ايضاً مسؤولة لو اتخذ الموضوع جدياً اقول ما قاله ذاك الشاعر

ما حيلت الرامي اذا التقت العدا
واراد رمي السهم فانقطع الوتر

اخوتي قطعتوا بي الوتر برئت ساحة الحكومة من انها مسؤولة او غير مسؤولة فنحن فمن المسؤول اذن هل تجيبوني من المسؤول ؟ كيف كان ذاك ان لم تكن الحكومة مسؤولة ان لم يكن المجلس مسؤول ان لم تكن القطاعات الرئيسية في صناعاتنا ومنتوجاتنا مسؤولة اذن من هو المسؤول مسؤول الراعي عن قطيعه ، من هو المسؤول ولهذا اكتفي بهذه الكلمة وارجو ان تعتبر الحكومة نفسها مسؤولة ادبياً ومعنوياً فهي منكم واليكم وكلنا مسؤولين والله الموفق والسلام .

(ي)

السيد الرئيس

الكلمة لسعادة السيد رزق البطاينة فليتفضل الى المنصة

السيد البطاينه : نائب محافظة اربد

معالي الرئيس ، اخواني النواب ، انها مبادرة طيبة ان يجتمع اليوم المجلس والحكومة لمناقشة مشكلة خطيرة هي من اخطر المشاكل التي يواجهها بلدنا هذه المشكلة تلامس مصلحة الدولة ومصلحة المواطنين معاً واني لم اعد في هذه القضية خطاباً ولم اريد في هذا الوقت ان اسرف في الكلام وانما اريد ان اتناول بيان الحكومة الذي ورد على لسان وزير اقتصادها هذا البيان ما في شك بانه كان واعياً ومبنياً على ارقام او على معلومات او على قواعد كانت موضع اعتبارنا وجديرة باحترامنا فقد بدأ معالي وزير الاقتصاد في بيانه بأن اوضح الاركان الاساسية لبنائنا الاقتصادي فتطرق الى مستوى الدخل ومستوى المعيشة ومستوى الاسعار واعترف معاليه بأن نسبة الاسعار قد ارتفعت ٢٠٪ غير ان معالي وزير الاقتصاد لم يشرح لنا مستوى الدخل ومستوى القطاعات التي تعيش على هذا الدخل واما فيما يتعلق بمستوى المعيشة ايضاً لم يتطرق معاليه الى تفسير او الى وضع او الى شرح ما وصلت اليه مستوى المعيشة في بلدنا وحتى في مستوى الاسعار فقد تناول معالي الوزير بعض السلع الاستهلاكية واعترف بزيادة اسعارها وقد شرح معاليه الاسباب الخارجية والمحلية وانا مع معالي الوزير في هذه الاسباب وبشكل خاص في الأسباب الخارجية وكذلك انا اذهب الى تأييده في الاسباب المحلية والداخلية كارثة حزيران، تمزيق التكامل الاقتصادي ، اغلاق قناة السويس ، اغلاق الحدود السورية ، الاحداث الداخليـــة التي واجهناها في هذا البلد ، غير انني اتطرق الى بعض الأسباب الداخلية التي لم يتناولها معاليه وسآتي عليها باختصار عندما اتناولها تطرق بيان الحكومة الى طبيعية اقتصادنا واعتمادنا الى حد كبير على التحرك الاقتصادي الخارجي والحرية الاقتصادية و واجبات القطاع الخاص وانا مع معاليه في كل هذه الأمور ، صحيح اننا في بلدنا نعمل في مبدأ الاقتصاد الحـــر ولكن الاقتصاد الحر يجب ان يكون منظماً لان الحرية يجب ان تكون منظمة . فالحرية بدون تنظيم تؤدي الى فوضى وقد تناول بيان الحكومة التدابير ووضع بعض التدابير لتخفيف آثار المشكلة وكسب حدتها في الفترة القصيرة وعلى المدى الطويل وابرز مشكوراً بان الحكومة تنوي وضع خطة انمائية لمدة ثلاث سنوات وهذا شيء جيد كما ابرز مسؤولية دار التموين وتدخلها والتعاونيات ومراقبة الاسعار وهذا أيضاً جيد غير انني في هذا المجال لي ملاحظات على مستوى الانتاج وعلى السياسة الضرائبية وعلى التعرض والتوجيه في الدولة وعلى المراقبة وكيف يجب ان تكون انا اقول بأن بلدنا بلد زراعي قبل كل شيء وعلى الحكومة ان تولي الحياة الزراعية او الانتاج الزراعي اقسى مـــا نستطيع فالاراضي الزراعية موجودة وبكثرة وقابليتها الانتاجـــية معروفة جيداً للحكومة قبل المواطنين . الاراضي الزراعية الآن مهملة او تكاد ان تكون قد توقف انتاجها في بعض المناطق وهناك اسباب لذلك الارض هي كالطفل يحتاج الى تغذية وعناية وعندما يتوقف الطفل عن التغذية واعطائه الغذاء الذي يحتاج اليه يصبح نموه بطيئاً وربما يصاب بالشلل وهكذا الارض ، لدينا مساحات واسعة جداً من الأراضي

الزراعية اجدبت وانتاجها قل وهي بحاجة الى عناية فائقة من الحكومة وعلى الحكومة ان تحيطها بعناية فائقة هذه الاراضي موجودة في الصحراء وموجودة في المدن والقرى وفي الأغوار المزارع الذي يزرع ارضه لسنين متتالية بطريقة بدائية دون ان يحصل على السماد او على الآلات الحديثة ما في شك تصبح ارضه غير قابلة للانتاج ما تنتجه لا يساوي جهده المبذول فيها على الحكومة ان تتدخل تدخلا مباشراً في توفير الآلات الزراعية الحديثة للفلاحين على الحكومة ان تتدخل في توفير البذار الجيد والسماد الجيد وتكوين الجمعيات التعاونية الفلاحية ليس لمجرد الاقتراض وانما لمجرد احياء الارض وزراعتها على الحكومة ان تراقب اسعار التـــراكتورات الزراعية اذ ان الفلاحـــين ليس بمقدورهم شراء التراكتورات الزراعية بهذه الأسعار الفاحشة ، على الحكومة ان تدفع ابناء الباديـــة الى الاهتمام بالزراعة لانه لا يعقل ان يكون المواطن في البادية لديه الأرض الكافية ولا يستطيع ان يحرثها او لا يستطيع الاستفادة منها كثيـــر من الاراضي في مناطق البادية قابلة للزراعة وعلى الحكومة ان توجه المواطنين وان تعينهم وتساعدهم عـــلى استغلال هذه الارض والانتفاع منها ، الاقتصاد الصناعي هو مشكلة بحد ذاتها كثير من الصناعات في بلدنـــا تجد الحماية الكافية وقد تكون هذه الحماية اكثر من الدول الاشتراكية التي تهيء لهذه الصناعات ونحن نقول بأن بلدنا يسير وفق الاقتصاد الحـــر هذه الصناعات مع الاسف كثير منها تكون غير جيدة من حيث الانتاج وكثير من هذه الصناعات تخدم بعض الاشخاص او بعض الافراد فهـــذه الصناعات يجب عندما تحتاج الى حماية ان تثبت هذه الصناعات بانها قد اصبحت من القـــدرة في مكان بحيث انها تنافس الانتاج الاجنبي من حيث الجودة ومن حيث كمية الانتاج ومن حيث فائدة هذا الانتاج لبلدنا كثير من الصناعات هي عملياً ليست بصناعات وانما هي تجميع بعض المواد انا اعرف بعض الصناعات تأتي في المواد الخام كاملـــة من الخارج وتعبئهـــا او تعلبها وبعضها يكون تكون معقمة انا بعرف مادة صناعية تأتي مـــادة الخام معقمة من الخارج فتلامسها الايـــدي لتوضع في علبها فتلوث ويستعملها المواطن وتحسب عـــلى بلدنا صناعة كثير من الصناعات تبـــاع الوحدة الانتاجية فيها بأسعار خيالية وبربح خاص وهذا لا يجوز يجب ان يحدد الربح ويجب ان تحدد كميات الانتاج بحيث تلاءم حاجاتنا ، حاجة الاسواق التي تصدر اليها هذا باختصار ولا اريد ان اطيل عليكم في هذا الوقت بالذات ما يتعلق بالاقتصاد الصناعي اما فيما يتعلق بالاقتصاد التجاري فهو ايضا مـــن المشاكل التي نعانيها في هذا البلد التاجر يستورد ما يريد والاستيراد مطلق وحر ويبـــيع السلع التي يستوردها بالثمن الذي يريد هـــذا لا يجوز ايضا هناك حاجات لها اولويـــات بالاستيراد يجب ان يعطي للتجار أذون استيراد بالحاجيات بالأولويات يجب ان لا يترك التاجر يتصرف على هواه او وفق مصلحته الخاصة يجب ان تنظـــم عملية الاستيراد بحيث تلاءم حاجاتنا وتطورنا في هذا البلد ويجب مراقبة الارباح فلا يجوز ان يظل التاجر يضع الأسعار وفق هواه ووفق ارادته ويربح بالطريقة التي يريدها او الارباح لا يكون عليها رقابة في بلدنا ننتقل الآن الى السياسة الضرائبية ، السياسة الضرائبية في بلدنا نحن نحتاج اليها واشد ما نكون حاجـــة الى الضرائب ولكن الضرائب يجب ان تفرض اولا وقبل كل شيء على الدخل والربح يجب ان تفرض

اولا وقبل كل شيء على الكماليات ولا مانع بأن تعفى كثير من المواد التي يحتاج اليها المواطنون من الضرائب ولا مانع بـأن تخفف الضرائب اذ كان هناك ما يمنع من اعفائها من الضرائب تخفف الضرائب على المواد الاستهلاكية التي يحتاج اليها بلدنا ، التدخل والتوجيه من قبل الدولة انامع هذا الرأي بضرورة التدخل الواعي والتوجيه الواعي من قبل الدولة يجب ان لا نقول بأن اقتصادنا حر ونحن نخضع لمبدأ الاقتصاد الحر هذا لا يجوز ان يترك على اطلاقه ،الحرية يجب ان تنظم وهذا التنظيم هو من واجبات الدولة اولا وقبل كل شيء انا مع الرأي بضرورة تنشيط الصناعة وزيادة كميـة الانتاج وتشجيع الصناعات ولكن الصناعات يجب ان تصل الى مستوى المنـافسة يجب ان لا تكون الصناعات مجرد اننا اخذنا رخصة بصناعة وهـي عملياً صناعة مستوردة واكثر موادها مستورد من الخارج هذا لا يجوز يجب أن توقف هذه الصناعات المحسوبة او يجب ان تعامل معاملة خاصة محسوبة على بلدنا انها صناعة واكثر موادها الخام من الخارج يجب تحديد اسعار السلع الانتاجية في الصناعات لا يجوز للمصنع ان يحدد الربح او يضع الربح اللدي يريده يجب ان تكون هناك رقابة واعية من الدولة وتدخل مباشر واعي للدولة اجهزة المراقبة يجب ان تكون على مستوى عالٍ من الكفاءة والقدرة ويجب على الدولة وضع تشريعات رادعة في هذا المضمار ايضاً وان تختار العناصر الجيدة في المراقبة والقادرة على المراقبة كثير من الامور تحتاج الى اعادة النظر فيها نحن في هذه الجلسة او في هذه المناقشة المادلة لا نستطيع ان نضع كل الحلول لمشاكلنـا الاقتصادية ، لاقتصادنا الزراعي لاقتصادنا التجاري بكل القطاعات لا نستطيع اطلاقا انا اطلب مـن الحكومة ان تشرك هذا المجلس وغيره مـن الاختصاصيين في كافة الميادين في وضع خطةمبرمجة في تطوير هذه الخطة في مواكبة العمل باستمرار لتطوير انتاجنا واعتقد بأن هذه الحكومة فيها من الكفاءات ما تستطيع ان تولي هذه النواحي توليها ما تحتاج اليه من العناية واود في هـذه المناسبة ان اقتصر بحثي في التطرق الى نقطة واحدة هي قضية الموظفين . معالي وزير الاقتصاد يعترف بأنه الاسعار ارتفعت بنسبة ٢٠٪ او اكثر في اربـع سنوات وقد وصل الارتفاع في قمته في عام ١٩٦٩ وعام ١٩٧٠ هناك قطاع كبير وكبير جداً في بلدنا هم قطاع الموظفين هذا القطاع يتوقف عليه الى حد كبير جداً تطور عجلة الزمن في بلدنا وتطـور الانتاج ودفع عجلة الدولة للامام اذا قارنا دخل هؤلاء الموظفين بالمقارنة مع ارتفاع الاسعار وتطور الحاجات نجد ان الموظف في بلدنا وكذلك العامل يعاني سوء المعيشة ويعاني ارتباكات نفسية واقتصادية كثيرة اعتقد بأنه من العدل ان ينظر الى هذا الموظف نظرةسليمة وصحيحة على ضوء واقعنا الاقتصادي اقترح على الحكومة ان تدرس وضع الموظفين ان تعيد النظر في وضع الموظفين ورواتبهم ولا مانع من ان توفر في الدخل وفي الاقتصـاد العام دخلا يوجب باعطاء قسم منه كعلاوة غلاء معيشة الى هؤلاء الموظفين حتى نوفر لهذا المـوظف المناخ الملائم ونستطيع ان نستفيد مـن هذا الموظف في عمله ويتفرغ الى الانتاج ويصبح هذا الموظف قادر على العمل وقادر على الانتاج بدل ان تشغل فكره في أمور معاشية والسلام عليكم .



(ك)

السيد الرئيس

الكلمة لمعالي النائب السيد موسى ابو الراغب فليتفضـــل

السيد ابو الراغب نائب عمان

معالي الرئيس — حضرات الزملاء المحترمين اعتقد ان الزملاء المحترمين قد اوفوا هذا الموضوع حقه من البحث وقد اشاروا الى كثيرا من الامور التي كنت اود ان اناقشها في هذه الجلسة ولكن لا بد لي من الاشارة الى بعض الارقام التي وردت من دائرة الاحصاءات العامة بالنسبة الى ارتفاع الأسعار ، بالنسب المئوية لنكون على اطلاع على الغلاء في هذا الظرف بالذات تشير الارقامالصادرة عن دائرة الاحصاءات العامة ارتفاعـــا في اسعار المواد كما اشار اليه معالي وزير الاقتصاد بنسبة ٧٪ خلال شهر شباط ١٩٧٢ عن شهر كانون الثاني ١٩٧٢ وذلك لارتفاع بعض الســلع التموينية ان اسعار اللحوم والدواجن ارتفعت بنسبة ٩٪ والفواكه بنسبة ١٠٪ ومنتوجات الألبان بنسبة ١١٪ وايجارات المساكن بنسبة ١٦٪ والملابس بنسبة ٦٪ وهذه الزيادة عن أسعار السنة الماضية في مثل هذا الوقت من السنة وتشير ارقام دائرة الاحصاءات العامةمن جهة اخرى على ارتفاع ملحوظ على الرقم القياسي لتكاليف المعيشة لشهر شباط ١٩٧٢ عن سنـــة الاساسي ١٩٦٧ بنســبة ٢٣٪ وذلك لارتفاع في اسعار المواد الغذائية بنسبة ٣٥٪ والايجارات ٢٥٪ والملابس ١٧٪ والخدمات الاخرى ١٢٪ هذامن جهة ارتفاع الاسعار اما الموضوع المهمفي هذهالجلسة ايها الاخوة ان المواد التموينية ارتفعت ارتفاعـــاً باهظاً كذلك اجور السكن وقد اشار معالي وزير الاقتصاد الى اسباب ارتفاع المواد التموينيةالمستوردة من دول السوق المشتركة، السوق الاوروبـــية المشتركة ان الدول الاوروبيةحينماارتفعت اسعارها كذلك ارتفع راتب الموظف واجور العامل ولكن في الاردن وهذا من اهم المواضـــيع التي يجب ان نبحثها في هذه الجلسة وهي ان راتب الموظف بقي على ما هو كذلك بقي العامل . اذن ارتفاع الاسعار بنسبة ٢٥٪ تقريبا على جميع السلع التموينية فماذا استفاد من هذا العامل ام الموظف اني لم اقف ايها الاخوة في هذه الجلسة من اجل الخطابة وانما الشعور بالمسؤولية وشعوري مع كل مواطن في هذا البلد لنفرض ان الموظف درجة سابعة معاشه ٣٢—٣٥ دينـــار فكيف يستطيع ان يعيش فـــهل ارتفع راتبه ان وقيـــة اللحمة (٢٥٠) فلساً الخضار في البلد وهو انتاج من الاردن وليس مـــن السوق الاوروبية المشتركة ما هي اسعار الخضار لقدمرت أيام على المواطن الاردني ولا يكاد يبتاع الكيلو من الفاصوليا او البازيلا او بعض الخضار الا خرى الا (٢٠٠) فلس للكيلو الواحد فكيف يستطيع ان يعيش ايها الاخوة لقد اشار الزمـــيل المحترم الأخ خالد الحاج حسن بالنسبة للسكن وقد اورد العلاج بالنسبة لذلك الموضوع عـــلى اساس ان الحكومة تأخذ من ٣٥—٤٠٪ على مواد الابنية التي تستعمل لتلك الأبنية يجب ان تنظر الحكومة في هذا الموضوع وتخفض نسبة الجمارك على المواد حتى يستطيع المواطن ان يبني او نشجع صاحب رأس المال على البناء حتى يستطيع الموظف او العامل او المواطن ان يستأجر بيتاً بقدر يسير . كذلك اود ان اشير هنا ان امانة العاصمة قد استوفت رسومـــاً على الخضار مقداره ربع مليون دينار في السنةالماضية هذه الرسوم التي تحصلها امانة العاصمة من سوق عمان المركزي اذن ما هو المبلغ الذي يحصـــله

الكمسونجي ربما يكون نصف مليون او اكثر من الدنانير فهذا مليون دينار فهذا سبب الغلاء فيهذا البلد المزارع يبيع امانة العاصمـــة تأخذ الرسوم كذلك الكمسونجي ومن ثـــم البـــياع بالمفرق فيأتي المواطن ويختزن شيئاً ويكون عالي جـــداً ولا يستطيع ان يشتريهسعر السكر لا شك ان كثيراً من الزملاء المحترمين قد اشاروا الى السكر اريد ان اقول هنا كلاماً وارجو ان يسجل علي في هـــذه الجلسة وهو ان الشركة المصرية الموجودة فيالاردن حالياً في اوائل ايلول قد تعاقدت مع بعض التجار على شراء طن السكر ب(١٠٥) دولار وبعض ذلك بشهرين فقط ذهب التجار الى مصر وقـــد تعاقدوا على شراء طن السكر في (١١٤) دولار ولكن لم تستطع السلطات المصرية ان تبيع التجار لان الحكومة الاردنية كانت قد بعثت الى السلطات المصرية على انها تسمح للتجار باعطائهم رخص أستيراد مما اضطر هؤلاء التجار عن الكف التقاعسي وبعد ذلك بيومين فقط وقد كنت في مصر ذهب وفد من وزارة الاقتصاد الى مصر وابتاع السكر بـ (١٤٠) دولار ، فلذلك ان التاجر له طرقه وله اساليبه في الشراء والبيع ان كثيراً من التجار الحاليين ايها الاخوة يتاجرون بالسكر تجارة عالمية يشترون بواخر كاملة بعشرات الالوف من الأطنان ويبيعونها للدول الأخرى لانهم لا يستطيعون ان يستوردوا هذه المادة للاردن انالتاجريستطيع انيبتاع مثلاباخرة عليها عشرة الآف طن شارتر ، يستطيع اجرة الشحن ان يوفر دينار او دينارين ويستطيع التاجر اذااشترى كمية كبيرة ايضاً ان يوفر حوالي دينار وبذلك نكون ايسر على الدولـــة ان تترك هذا العمل الى التاجر وتترك المنافسة بين التجار وبذلك تستطيع ان تعطي المجال للتاجر بان يكدس بضائعه في الاوقات المناسبة لانه ايسر عليه من الحكومة ؛ السمن النباتي جميع الدول العربية الاخرى تبتاع هذه المادة والمواطنين في دينارين ونصف للتنكة الواحدة . اما في الاردن ثلاثة دنانير وستماية فلساً وهو من انتاج الاردن وليس السوق الاوروبية المشتركة كذلك اللحوم كان على الحكومة ايضاً ان كانت تريد فائدة المواطن ان تشتري اللحوم من السودان والصومال وتأتي بها الى العقبة وتوزعها على المواطنين وبذلك نستطيع ان نحصل على اسعار ارخص بالنسبة للحوم هذه المعالجة تستطيع الحكومة ان تعالجها بالنسبة للحوم الطحين قضية الطحين ان اعلت او غلت في الأردن (١٥٠) فلساً الرطل ، ٥٠ فلس الكيلو ، اذنالموضوع الذي اريد ان ابحثه وانبه الحكومة على ذلك وهو الطحين ان المطاحن الاردنية ايها الاخوة تكسب بنسبة ١٠٪ بالوزن ، بنسبة ١٠٪ فكيف يحصل هذا نسبة ١٠٪ هي حاصلة عن الرطوبة حين تطحن المطاحن وتغسل الدقيق فيزيد بنسبة الطحين ١٠٪ ثم تأتي المطحنة وتبيع الى الخباز هذا الطحين وايضاً يزيد بالرطوبة ويبيع رغيف الخبز رطب فالمواطن يدفع لا يقل عن ٢٠٪ وزن زائداً وهو ماء فهذا اعتقد واجبالحكومة ان تنظر الى هذا الموضوع كذلك النظافة بالنسبة الى الخبز واعتقد ان كثير من الأمور قد تعرض لها الاخوان ولا حاجة للأطالة بهذا الموضوع .

(ل)

السيد الرئيس

الكلمة لسعادة النائب السيد علي الرحي تفضل.

السيد الرحي : نائب رام الله

صاحب المعالي ، اخواني الكرام

نظراً للظروف الصعبة التي يمر بها هذا البلد الحبيب وغيرة مني على المصلحة العامة وخدمة لهذا البلد الحبيب المجاهد بقيادة القائد الرائد الحسين المعظم

اولا لااريد ان ادخل في ما تحدث عنه بالنسبة للغلاء في البلد معالي وزير التموين والاقتصاد شرح واخواني الكرام تكلموا اللازم ولكن لي بعض الملاحظات .

١) ارجو الحكومة رفع الجمرك عن ثلاث مواد غذائية وهي رئيسيـــة وهي السكر والارز والحليب .

٢) طلب اشراك الغرفة التجارية او بعض رجال الاقتصاد ويشتركوا معاً في الجلسة الثانية حتى نتناقش لما يهم هذا البلد ونتوصل الى نتائج مرضية اغلب النواب مع احترامي لهم لايوجد واحد اقتصادي .

٣) اعادة النظر في فتح مكاتب اسر الشهداء حيث هذا قفل هؤلاء وقف على هذه الاسر لايقل ١٥ الف جنيه بالشهر

٤) يجب الضرب بيد من حديد على مروجي العنصرية والتفرقة بين ابناء البلد الواحد والاستعانة عنها باجهزة الاعلام والوقوف في وجه هذا التيار البغيض الذى لايقصد منه سوى الاساءة لهذا البلد

يجب القيام بتحرك سياسي من الحكومة لفك الحصار بين اخواننا المجاورين حيث هذا العمل يتعارض مع مبادئ السوق العربي المشترك

يرجى من الحكومة اعادة النظر في قضايا الموقوفين والمسجونين واليوم تشرفنا

السيد الرئيس

ليس له دخل

السيد الرحي : نائب رام الله

يرجى من الحكومة اعادة النظر في قضايا الموقوفين والمحكومين حيث هذا من الاهمية

يجب مكافحة الاستغلال بجميع طرقه .

يرجى من الحكومة اعادة النظر في فصل الموظفين يعني بالعشرات وهذا نريده بـــالوقت الحاضر وارجو من الحكومة اعادة النظر بصورة عامة دون التمييز بين اولاد البلد ونحن الجميع ندعو الى الوحدة . ندعو جميعاً الى وحدة وتوفيق الاخوة والمساواة بين سائر المواطنين بقيادة رائدنا وسيدنا القائد الاعلى الحسين المعظم والسلام عليكم

(م)

السيد الرئيس

الكلمة لسعادة النائب الحاج عاطي ابوالعز فليتفضل

السيد ابو العز نائب محافظة معان

معالي الرئيس ، حضرات الاخوان الكرام الحقيقة هذه الجلسة جلسة مباركة عزيزة ، ذكرتني في عهد حاكم رجل عظيم من رجال الرسول العظيم وهو عمر بن الخطاب حينما كانت المجاعة في زمنة واقسم ان لايذوق الدهن حتى الامه والشعب ليستكفي صاحبةحاجته وذكرتني في حادث ثاني مع عثمان بن عفان حينما اتى بالقافلة من الشام الى المدينة واتوا عليه تجار المدينةوابتاعوا منه البضاعة فقال لهم ان هذه البضاعة كم تسوموها فدفع ٤٪ ٥٪ ٧٪ قال لهم لايوجد ناس دفعوا اكثر فسألوه انت ياعثمان قال لهم في واحد دفع ١٠٪فراحوا شكوا عليه فقال لهم ان الله دفع فيه الحسنة بعشرة امثالها واني اوهبها الى فقراء المدينـــة ولفقراء المسلمين واذا كان موجود اني والحقيقة اني استم من الاخوان الكرام ان ترغب من الحكومة الحالية ان تعمل لها المعجزات فهذه الامور التي ترتبت عليها في هذا البلد والذي وصلنا اليه في هذا البلد ليس ابن يوم وليس ابن شهر ولا ابن جمعه ولا ابن يومين هذه ترتيبات وأمور وزمن أخلت عليها الزمن في مدد سابقة وتراكمت وجاءت على حظ هذه الحكومة المسكينة فالحكومة الطيبه ماذا تعمل لكم في هذا البلد والله بالفعل ماذا تعمل الحكومةتخلق لكم المن والسلوى زى الله تنزلكم ، لــكن التعاون الاخوي من النواب ومن الحكومة ومن رجال الاقتصاد في هذا البلد يجتمعوا ويطلعوا قرار اجتماع بينهم جلسة مشتركة يطلعوا برأى سليم اما اربع جلسات انت تحكي وانا احكي ونعملها مجلس خطابه . لكن الحقيقة اريد سؤال ان اسأله واو عن طريق المزاح مع وزير الاقتصاد ، سألني واحد وانا طالع قال لي دخالك هي وزارة الاقتصاد راحت الى وزارة المالية قطعت رخص مهن من اجل استيراد وتصدير البضائع قلت له . والله هذا سؤال الى الحكومة يعني ، يعني كتاجر مازال يتاجر مثلنا سكر ورز وبطاطا قطعت رخصة مثلنا اولا الحقيقة انا عندي سبع نقاط للبحث . لكن اريدان ابحث منها نقطة واحدة فقط وهذه النقطـــة الواحدة تهم الحكومة ، والحكومة غافلة عنها او ساهية او غير مآخذه بال عنها وهذه ستساعـــد الحكومة وليس التجار احتكاريين في هذا البلد الاحتكارية في هذا البلد هي البنوك واعطيكم المثل على ذلك الحقيقة يشكو كل التجار انه لما يطلبوا البضاعة من اوروبا او من الصين او الدول الشرقية او الغربية في التحويلة الطويله التي تتحمل التاجر وصول بضاعته الى الميناء شهرين او ثلاثة اشهر فتصل البوالص قبل الوقت المحـــدد اوصول البضاعة بشهرين وهذه انا بحثتها مع الاخ معالي وزير المالية في جلسة خاصة ، فتجيء البنوك وتقول للتاجر اغلق بوليصتك ياعمي اغلق بوليصتي كيف بضاعتي لم تصل لسنه شهرين ويقول له يا عمي انا شو دخلني ،خصصت هذه الاموال من اموالي الموجودة في البنوك فيضطر التاجر الذي يأخذ جارى من اموالي مدين من البنك فتحت الضغط كله يا اخي ضيف عليها فوائد فتضاف فوائد من البنك على هذه البضاعة هذا الشيء حكي رسمي فتضاف ، فهنا تضاف الفوائد البنكية ، فهنا التاجر يضيف الفوائد البنكية عليه مضاعف والتاجر يقول لك لما تجيء بضاعتي



بدها كان شهرين فأموالي لازم ان لاتتعطل بدى اضيف عليها دوبل . الحقيقة بشكو بعض التجار ان حكومة ، وانا لااقصد الحكومةالحاليه الحكومة تسرعت في اخذ القرار بحصر البضائع على ميناء العقبه ووضع غرامات اضافية على البضائع المستوردة من الخارج بسبب واحد السبب الرئيسي ان قناة السويس اغلقت مضمون هذا القرار اخذتهالحكومة مشكورة وقناة السويس فاتحه انا مع الحكومة وبجانب الحكومة في تجـــار وفي ناس تضج ان قناة السويس كما هي السبب في اغلاق قناة السويس ، انا بقول المملكة العربية السعودية كلها تتمونمن البحر الاحمر وانهم ضافوا ٢٪ فقط على الزيـــادات السلع التموينية ، الاشياء الخارجية البضائع التموينية الخارجية نقول انهم معهم حق وفي كلذا وتنحل انما الرغيف الخبز في هذا البلد ، الكيلو ب (٥٠) فلساً يصير طن القمح في هذا البلد ٣٠ دينار و ٣٥ دينار بيكون كيلو الخبز ب (٥٠) فلسا ، طن القمح في هذا البلد (٦٠) دينار ، كيلو الخبز ب (٥٠) فلساً ما السبب في هذا الموضوع ، انا الحقيقة اقترح تشكيل لجنة من البرلمان والحكومة والقطاع الخاص ممن تتوفر فيهم الخبرة لاجل وضع تقرير شامل يعرض على المجلس الكريم . في الجلسة القادمة وتؤخذ بعين الاعتبار والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

(ن)

السيد الرئيس

الكلمة لسعادة النائب السيد جلال مرزوق القلاب

السيد القلاب نائب جرش

بالنسبة للحاجة التي ارتفع سعرها ونحن بصدد النقاش عنهـــا ليس متوفرة في البلد نهائيا بينما معالي وزير الاقتصاد تكلم في ندوة او مؤتمر قال في عندنا من مادة السكر ما يكفي للبلد عشرة اشهر اذا وقفنا الاستيراد بينما في السوق ما فيمنها يروح طالبها لايلاقها ، بالنسبة للمستورديـــن ووكلاء الشركات في نوعية من الالات الزراعيةمع العلم ان المواطن والفلاح والمزارع اليوم اصبح زراعته كلها على الالات الزراعية من ناحيـــة التراكتورات خلال اربع اشهر ارتفعسعرهـــا (٤٠٠) دينار فهذه كلها تكلف الكلفه هذهاجور من البلد الذى استورد منها لحتى تصلنا فهذه بدها مراقبة

السيد المعايطة نائب محافظة الكرك

اذا سمحت شيخ ارجو ان اذكر سماحتكم بالحديث الشريف (من أم بالناس فليخفف)

(س)

السيد الرئيس

الكلمة لفضيلة الاستاذ عبد الباقي جمـــو فليتفضل

الشيخ جمو نائب عمان

بسم الله الرحمن الرحيم الحمدلله والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله .

معالي الرئيس ،

حضرات الزملاء المحترمين ،

ما ذكرني به الاخ ابو نجيب هو في المسجد وليس في الندوات البرلمانية ولا في مجالس الشورى وانما هنا كلمة حق ونصيحة خالصة لوجه الله ان شاء الله ، للسكر قصص وليس قصة واحدة وللسكر ازمات نوقشت في هذا المجلس وكأن هذا السكر مصاب بداء بداء السكر وعلاج السكر صعب جداً اذا لم يكن الطبيب ماهراً والمريض صابراً عندما نتعرض للغلاء وقد استمعنا الى بيان معالي وزير الاقتصاد والى كلمات واعادة الكلام وتكراره يأخذ وقتاً دون اعطاء فائدة نحن يجب ان نتكلم اولا عن العلة ثم نشخص العلة ثم نصف الدواء وعلى الحكومة ان تتبنى هذا العلاج اذا اتفقت الاراء على صحتها نحن نسلم بان الاسعار حتى في الخارج قد ارتفعت الا اننا نعلم ان الحكومات التي تواجه شعوبها ارتفاع الاسعار تعالج ارتفاع الاسعار برفع الاجور والرواتب ثم تسهم الحكومة بقدر استطاعتها في تخفيف هذه الجارحه عن المواطن الذي لايملك الحاجة الكافية لمعيشته نحن ننظر الى الوضع الحالي نظرة منصفة عندما يقولانه سيد ولكننا نجد هناك ثغرات بامكان الحكومة ان تسدها حتى توفر المال الذي يوفر لها سد حاجاته الشعب اوتخفيف هذا الغلاء الذي اطبق على اعناق العمال والجنود والموظفين الذين لايتقاضون رواتب تكفي لسد الحاجات الضرورية هناك اسباب ادت الى تذمر المواطنين والى شكوى الحكومة ، الحكومة حارس اموال الامة ولاينبغي مطلقاً للحكومة ان تترك اموال الامة سائبة يرتع فيها من شاء وكيف شاء ومتى شاء ، ثم تشكو القله لاينبغي للحكومة وبخاصة مثل حكومتنا التي تشكو القلة والحاجة ان تنشـــأ مؤسسات لايجاد وظائف وفرض ضرائب على الامة كمؤسسة التأمين التي فرضت فرضاً من غير ان تكون هنا حاجة على الاطلاق ثم تتولى هذه المؤسسة فرض نفسها وسيطرتها على الشعب بان يطالب التاجر وان يطالب المستأجر ان يدفع رسم التأمين في عمان من العقبه من اربد من السلط من الزرقاء عليه ان يتوجه الى عمان وقبل ان يباشر اى عمل اويحصل على اية رخصة مهنة ان يدفع ولو (٤٠٠) فلس الى البنك المركزي في عمان ليعود ثانية الى مقر عمله او الى بلده ليحصل على رخصة مهنة الدولة تسهم بمقدار ٢٥ ٪ في الشركات وقد اثرت موضوع الشركات في مناقشة بيان الحكومة الا ان الحكومة لم تتخذ اي اجراء ضد هذه الشركات هناك رواتب خيالية وهناك رحلات لاضرورة لها وهناك مصاريف للمدير وللمحاسيب المدير في بعض الشركات حتى يسافر الى الخارج بحجة حاجة الشركة الى مادة معينه من المواد الخـــام ولكـــن الحكومة لم تتخذ اي اجراء ، هناك شركات اوسست ولكنها فشلت ، كشركة المخابز المواطن اشترى السهم بدينار وغنت وزارة الاقتصاد ، اغنية ام كلثوم حتى رغبت المواطنين في الاسهام بهذه الشركة واليوم تباع اسهم هذه الشركة بنصف

دينار بالاسواق اين تذهب اموال الدولة واين تذهب اموال المواطنين ولا اريد ان اتعرض للشركات التي تزين الاوراق وتبيعها بمواد غير صالحة للمواطنين هناك اموالا تهرب للخارج لاتهرب بالاساليب التي ناقشها الزملاء المحترمون لان الدولة وضعت قيودا على اخراج الاموال بالطرق التي تعرضنا اليها ولكن هناك تهريباً لايصح على الاطلاق ان تسكت عليه الحكومة هناك مانسميهم محسوبون اومحاسيب يأتون الى الاردن من بلاد اجنبية وينـــافسون التجـــار الاردنيين في العطـــاءات احدهم لانه لهقريب له نفوذ في هذا البلد اخرج في عام واحد عن طريق ربحه من العطاءات نصف مليون دينار لم يبني كوخاً في هذا البلد ولم يدفع فلساً ضريبة لصندوق الدولة فنصف مليون دينار اوبقي في هذا البلد ودخل صناديق تجار هذا البلد والمواطنين في هذا البلد اخذت الدولة نصيبها والباقي يشتغل في هذا البلد ، هناك مشاريع اخرى ومؤسسات يجب ان لاتبقى لانها تستنزف المال ولاتعطي فائدة وما اكثرها وكما قلت واكثرها وجدت لايجاد وظائف لاشخاص معينين اما ترضيه واما شيء اخر وهناك رواتب خيالية لبعض الناس الذين لايستحقون اكثر من اجر عامل لانهم لم يعيشوا من اجل هذا البلد وقصة السكر ليست يتيمة في الغلاء فكما قال زميلي الاخ يوسف الزعتر بل قل الملح ، الملح الذي وضعت القيود على استخراجه في الازرق حتى ينادي عليه في اسواق الزرقاء رطل الملح بشلن ، كأنها قصة محبوكة حتى ترتفع الاسعار في جميع المواد على الدولة ان تحافظ على احوال الدولة وعلى اموال الشعب يجب ان تمنع لا ان تفرض رسوماً يجب ان تمنع استيراد ادوات الزينة ، ادوات الزينة التي اخرجت امتنا من دينها ، واخلاقها واصبحت امة مهلهة لاتربطها رابطة بدين او خلق او عقيدة حتى اصبحنا نرى في الاسواق لانستطيع ان نميز مانراه اهم بنات اهم شباب الدولة يجب ان تحافظ على اخلاق الامة ، الامة اذا فقدت اخلاقها فقدت كل شيء ، الرسول وهو رسول كان ينزل على الاسواق عليه الصلاة والسلام ، وكان يفتش المواد الغذائية في احد الايام وجد تاجراً قـــد غش التمر وقال ايها التجار (قالوا لبيك يارسول الله قال ان التجار يحشرون يوم القيامة فجارا الامن بروصدق وقال للحكام من ولي امر عشرة او عشيرة جيء به يوم القيامه ويده مغلولة الى عنقه لايفكها الا عبده هذه الاموال التي تبذر في سبيل الشيطان قبل كم يوم قبل اسبوع زفت الينا بشرى من امين العاصمة وهو الصديق الحميم قال نحن نفكر بانشاء بحيرة للسباحة والتزهزه في عمان سبحان الله الناس يفكروا بوقية سكرونحن بدنانجد بركةسباحة للمترفين واذا اردنا ان نهلك قرية امرنا مترفيها ففسقوا فيها فحق عليهم القول فدمرناها تدميرا نحن لسنابحاجة الى برك للسباحة والى موانئ للسياحـــة ولا الى اسلوب في الرياضة ان يتسابق الشاب والفتاة في بركة واحدة الكل يريأ من حياته انـــا اعلم ان الرجولة تفرض علينا ان نقضي على كل انواع الترف المحرم ابو سفيان وهو في الجاهلية يعبد الحجر والوثن عندما هزم في بدر آل على نفسه ان لايمس جسمه ماء من جنابة حتى يثأر لقتلى بدر من المشركين نحن ننسى كل شيء ثم ننصرف الى اللهو فالدولة مسؤولة ان الله ليزع بالسلطان ما لايزع بالقرآن وهو قول عثمان بن عفان رضي الله تعالى عنه فالسلطة مسؤولة امام الله ان تسد باب الرذائب حتى لاتمكن المواطن المنحرف من ان يصل الى غايته وعندما اقول الى غايته اعني الغاية الغير شريفة

لاحظنا من شدة اهتمام الحكومات عندالتعويض عن المتضررين في الفتنه التي مرت نحن نعلم ان الانسان الحريص على البناء على الخدمة الخالصة وعـــلى النصيحة لوجه الله ان يسهر كما كان يفعل عمر رضي الله عنه الذى يعث بالليل ، في التعويضات هناك من اصيبت نافذة بيته فعوض عليه بالاف ومنهم من هدم بيته فلم يعوض عليه بفلس وعلى كل حال عوضت الدولة على المباني هناك رجل حارب هذا البلد بكل ما اوتي من قوة وقتل ضباط وجنود من خلال القذائف التي اطلقت على المواطنين من بيته ، اصيب جدار بيته فعوض عليه بعشرين الف دينار تقريباً فلو كانت الحكومة تنظر الى المواطن على انه لبنة يجب ان يحافظ عليها ليستقيم بناء الامة كانت الحكومة اول ما تنصرف ، تنصرف الى التعويض عـــلى المزارعين ، هناك مزارعين في الاغوار وهناك مزارعون لهم مزارع ابقار ودواجن في عمان وفي الزرقاء في اربد وفي كل قرية ومدينة في هذا البلد هدمت مزارعهم وقتلت ابقارهم وحرقت دواجنهن فلم تعوض الدولة عليهم بقرش واحد اما من هدم جداره في داره اوكسر باب لحانوته عوضت عليهم الحكومـــة تعويضات خيالية لبعضهم للمحاسيب وحرم من لم يجد وسيطاً او محسوباً لينال حقه نحن الان نشكو من غلاء في السكر ومن غلاء في اللحوم قبل عشر سنوات قدمت اقتراحاً يجب علينا ان ننظم الزراعة نحن الدولة كل مادق الكوز بالجرة تتقدم لنا بقانون خراج ، الدولة تريد ان تحرج الدولة تريد ان تضع على اكبر مساحة ممكنة من الارض يدها ، ولكنها لاتفكر بتنظيم الزراعة كل الاغوار بتزرع البندورة ويبيعوا الصندوق بقرش فلو ارادت الحكومـــات ان تفيـــد البلد لا انشأت مزارع لقصب السكر للشمندر ولأوجدت مصنعاً للسكر قبـــل عشرة سنوات اقترحت انشاء مصنع للسكر فكما قال الاخ يوسف ليس انشاء مصنع للسكر اطلاق صاروخ في الفضاء وارسال رواد الى القمر انما هي عملية بسيطة جدا نحن الان قبل ايام هذا المجلس وافق على مشروع سكة العقبة ، سكة العقبة اخذوا على حسابها قرضاً (١٦) مليون هذا المشروع لاشك انه مشروع حيوي ولكنه مشروع يضرب مشروع آخر قائماً بذاته هذا المشروع هو مشروع الشاحنات هناك اصحاب الشاحنات السيارات الذين لا يستطيعون ان ينقلوا في الشهر الواحد سوى نقلتين من العقبه الى عمان وبقيت الايام نوم فاذا انشئت السكة وللشركة شروط ان تحصر النقل عن طريق السكة معناه هذه الشاحنات التي تبلغ مئات الاف اثمانها يجب ان تتعطل فنحن بدل ان ننشأ مشاريع لسنا بحاجة ماسة اليها كان علينا ان ننشأ مشاريع تغنينا في المستقبل عن ان نقف هذا الموقف وان يعاتب بعضنا بعضاً وان نشكو القلة والازمة والحاجة ثـــم نشكو اللحوم وارتفاع سعر اللحوم الحكومة ووزارة الزراعة لو اهتمت بالمزارع وتربية الابقار والدواجن كما اهتمت الحكومة بالتعويض على الحيطان والشبابيك لكان هذا المشروع سبباً في تخريج الازمة او وقاية الحدوث مثل هذه الازمة ثم هناك قصه تدور على السنة الجميع من رسميين ومدنيين من حكوميين ومجلسيين الخ ولكن هذه القصة لاتعدو ان تكون همساً في الاذان وهي تتلخص في سؤال هذا السؤال هو قبل مدة اقدمت ادارة او محافظة البنك المركزي على وضع او سبك جنيهات هناك السعر الذى او السعر الرسمي المعلن هو عشرون ديناراً وهناك قيل كما أن هناك من يعلن استعداده لاثبات ما يقول ان الجنية الواحد بيع بخمسين ديناراً وان الاردنيين

الذين حرصوا ان يشتروا قطعة اوقطعتين حرموا من حق هذا الشراء واليوم سعر القطعة ما بين ٢٠٠ـــ٢٥٠ دينار كيف تمت هذه القطعة وكيف تم السبك وكيف تم لبيع واين ذهب الفرق هذا سؤال موجه الى دولة الرئيس وعليه ان يجيب على هذا السؤال في مناقشة الموازنة او الان من المفروض ان تسمع الحكومة كل همسة وكل شكوى وان تسرع لمعالجة الشكوى وانصاف الشا كي نحن نريد ان نضاهي الاخرين في فرض الضرائب ، الضرائب عندنا اذا اردنا ان نحصيها في هذا الموقف عاطي ابو العز على الاقل يشكو ، هناك ضرائب ، ضريبة دخل مسقفات ، خدمات اجتماعية ، ضريبة اضافية ثم مجارى ، ارصفه ، بعدين في هناك ضريبة تزفيت ، ضريبة معارف ، ثم هناك ضرائب غريبة وخيالية هي الرسوم التي تحصلها البلديات بدون قانون هذا المجلس عندما يعطى الحق للحكومة بفرض ضريبة بموجب نظام هذا المجلس نخالف الدستور ايضاً نصاً وروحاً هذا المجلس امين على مصالح الامـــة ولا ينبغي على الاطلاق ان تعطى الحق لاية حكومة بفرض ضريبة بموجب نظام لان فرض الضرائب لا يجوز ان يتم الا عن طريق قانون والقانون يجب ان يكون صريحاً في نسبة الضريبة ونوعيتها وكيفية تحصيلها وعن طريق اخذ هذا الحق من مجلس النواب بدأت الحكومات المتتالية بفرض رسوم بموجب انظمة منها رسوم موقف سيارات منها رسوم مرمن رصيف الى رصيف منهـــا رسوم الضحكة او الابتسام الى اخرها رسوم لانستطيع ان تعدهـــا ولانحصرها وبذلك اصبح المواطن لايستطيع ان يؤدى ما عليه للدولة بينما هناك قانون صدق في هذا المجلس مع الاسف قبل سنوات فرقوا اوميزوا بين المواطنين رجل تزوج بعد عام كذا لايأخذ غلاء معيشة زوجته ولد له ولايأخذ عليه غلاء معيشة كل ذنبه انه لم يولد يوم خلق ادم اوقبل ان يوضع هذا القانون والمطلوب من الحكومة ان تعيد النظر في هذا القانون .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

السيد الرئيس

لقد تكلم من حضرات النواب المحترمين من اراد الكلام وسجل اسمه وبهذا انتهت كلمات النواب المحترمين

والان ليتفضل دولة رئيس الوزراء الاستاذ احمد اللوزي لالقاء كلمته .

(غ)

دولة رئيس الوزراء

معالي الرئيس ، حضرات الاخوان المحترمين

مناسبة طيبة اتاحها لنا المجلس الكريم في مناقشة موضوع لاشك انه هام ولكنني اقول ويل لكل امة تأكل مما لاتزرع ، وويل لكل امة تلبس مما لاتنسج وويل لكل امة تستعمل ما لا تصنع واذا نظرنا في هذا كله فاننا هذه الامة ، تميزت هذه الامة ، بالشكوى الان نشكو سقالله قبل سنة لما كنا نأكل خبز القرص بالجميد نشكو لما كنا نلبس ثوب لحاله ، احنا الان لابسين احسن الثياب ، سقالله لما طلعنا نزهه مشي على الرجلين عشرة كيلو مترات اليوم اي منا لايمشي من بيته الى مكتبه اومن بيته الى مزرعته ، اومن بيته الى بيت جاره بده تكسي ، بده وسيله بده راحة كاملة ، بده سيارة بدون جمرك ، الشكوى صفة غالبية على هذه الامة لايمكن مر فيها يوم الا احسن من اليوم الذى فيه مع انه ٩٠ ٪ من الايام التي مرت كانت امر مذاقاً من هذا اليوم ، السياسة الاقتصادية في هذا البلدحرة وموجهة هذا مبدأ لانحيد عنه فيها شيٌ من الاسلام فيها شيٌ من واقع الحياة فيها شيٌ من مصلحة الوطن فيها شيٌ من مصلحة كل الاطراف ، الانتاج يبنى على ثلاث رأس المال ، العمل ، الخبرة ، يقول الاقتصاديون رأس المال جبان انما اقول لرأس المال الاردني يجب ان لايكون جبان انا اقول لرأس المال العربي يجب ان لايكون جبان لان المعركة معركة بناء والبناء لايتم بدون مال ، وان جبن رأس المال هو جزء من المؤامرة المال الذى يهرب جزء من المؤامرة ، المال الذى يدزه ان يدخل البلد جزء من المؤامرة المال الذي يدخر لتكوى به الجذوب جزء من المؤامرة اوجزمن الجبن اوجزء من السلبية والفشل والشكوى ، التعاون انا اعتقد لايتم بناء بدون تعاون الا خلينا الحكومة كل الشعب كل واحد يكون وزير كل واحد يكون عامل في المصنع . وهذا مستحيل الحكومة عبارة عن واجهة تنظيمية توكل اليها امانة تؤديها بقدر ماعندها من طاقة البشر من جهد ومن امانة ومن اخلاص اذن في انفسكم افلا تشعرون ، كلنا مسؤولين ، العمل فقدنا معنى العمل ، الدولة ليس لديها وظائف وان توظف بعد اليوم الا لضرورة او مصلحة قصوى ماسة الدولة عندها فائض ولو كانت الدولة تريد ان تقلل جهازها على قدر العمل لقالت ثلث الجهاز سرحته لكننا نؤمن بنتيجة الظروف التي وجدنا فيها ان الوظيفة هي جزء من المعيشة وقطع الاعناق ولاقطع الارزاق نحن من هنا تقدمنا في العام الماضي الى اعادة الاعدادى لان التعليم الذى يعتمد على الكم لايمكن ان يؤدي الى ان يشتغل والى ان يستعمل كل عضو في مكانه الصحيح يا اخوان شيٌ عجيب غريب عشيرة كاملة اوقرية كاملة او حمولة كاملة ليس فيها من يفتح فراناً ليس من يصلح محراث ليس فيها من يخيط بدلة اذن كيف تكون الامة متكاملة البناء الاقتصادي ومتكاملة هذه الجوانب كلها ، نحن ندعو كل اردني دعوة خالصة ان يتجه الى الانتاج نحن قبل عشر سنوات اوعشرين سنة كنا نعتمد على تربية قطعان الماشية وكان اللحم يكفينا تركنا الماشية ، بطلت ارعى ، بطلت أروح للبرية كنا نعتمد على تزويع خضارنا صرنا خلص هنالغور بس بالبورة وللملك اكلناها السنة وقوانينا تدعو المواطن وتوجه وتلح عليه بالرجاء ان يزرع الا يزرع الحمص ان يزرع العدس الله كالمزارع



دولة السيد احمد اللوزي رئيس الوزراء يلقي كلمته

الفاصوليا بدل ان يزرع سنة واحدة كلها تتن ، السنة الثانية كلها بندورة ، بقع في نفس المطب نحن لدينا نمط زراعي يجب ان نحدده نهائياً ومع الاسف كلما اريد تطبيق قانون واذكر ان قانون الزراعة العام ينص على النمط الزراعي وكان معالي خالد بك وزيرا للزراعة ودعونا الى تطبيق النمط الزراعي الى تنويع الزراعة الى تنويع المنتجات فلا شك ان هناك ثغرات نريد ان لايعمل منا واحد عمل ٩٩٪ يأتوا اصحاب المعالي النواب واخواننا بدهم شغل ولكن مش عمل بدهم وظيفة حتى بالطريقة التي نبنيها حجر بحجر بده يكون افندي فهذه ثغرة في بناء هذا الوطن في بناء هذا الشعب في بناءنا كلنا يجب ان نبدأ محاربتها كم نتألم عندما يكون ابن التوجيهي الا وظيفة ابن الثالث الاعدادي الاوظيفة، وين اراضينا وين مزارعنا وين انتاجنا وين عملنا وين اغوارنا كل هذه نغمض عنه جانباً ويحرجونكم ويحرجوننا ولا نحي جواباً ، نحن من هذا المنبر، منبر المسؤولية المشتركة التي اؤمن بان الحكومة لا تشكل فيها سوى واجهه يوضع عليها اللوم ، ولكننا سنكون الواجهة التي تمدها وتفتح قلبها وصدرها وعيونها وبصائرها من اجل ان ينفذ اليها النور والشورى والرأي السليم في خدمة هـذا البلد ، الصناعة نحن نحمد الله انه قد قامت في هذا البلد صناعة رغم كل الظروف القاسية ورغم ضيق الموارد ورغم ضيق السوق ورغم القدرة الاستهلاكية لنشأت صناعة وصناعة نفتخر بها كانت حصيلة جهد تعاونياً بناء بين القطاعين الخاص والعام لاشك ليس هناك شيء في الدنيا ينزل كاملا مبراء مـن العيوب .قد تكون رافقت نشأة صناعتنا عيوب طبعاً العيوب ان المواد الاولية ليست منا ان الآت ليست منا ان العمال المدربين ليسوا منا وليس من صنع ايدينا كل هذا يجعل الكلفة غالية يجعل الصناعة فيها كاني ماني يجعل شوية حكي وشوية كذا لكن مصممين على هذا الدرب تشجيع الصناعة توجيه الاقتصاد الحر بما يضمن مصلحة المستهلك ومصلحة العامل ومصلحة رب العمل ومصلحة الوطن سياسة تشجيع الاستثمار نحن نشجع الاستثمار كل قرش اردني ينزل للسوق نعتبره رصاصة بل جندياً يسدد البندقية الى قلب العدو وكـل قرش مختبأ نعتبره اما جباناً ويشجع الصناعة . ويسمح وقد انشأت اتفاقات عربية ودولية نسمح بمجيء رأس المـال العربي ونرحب به وخصوصاً وانه كثير لا تأكله النيران نسمح له ان يدخل دون قيود وان يخرج دون قيود فقط لنشغل العامل ولنشغل الطاقة ولنسد به مسد الصناعة الاجنبية وراس المال الاجنبي وحتى فوق ذلك نحن اذا جبن راس المال الاردني او تردد راس المال العربي نرحب برأس المال الاجنبي الصديق الذى يأتي لينشأ صناعة مدروسة ونحن في هذا الصدد في طور اعادة النظر في قانون الاستثمار لايجاد اغراءات مبنيه على ما يشابها في دول نامية حالها مثل حالنا ، بطبيعة الحال في راس المال الاجنبي تدرس الامور ولدينا مجلس التخطيط فيه نخبة من رجالات البلد المختصين بمجالات الاقتصاد والقوانين والتشريع وحتى في القطاع الخاص في رئيس الغرفة التجارية رئيس اتحاد الغرف التجارية ورئيس الغرفة الصناعية وغيرهم من مهندسين عدا عن القطاع العام الذى فيه كل مجالات الدولة متوفرة بتمثيلها واستقطابها ، بطبيعة الحال بالنسبة للاخ خالد بك وبقية الاخوان تناولوا قضية الضرائب ، يا اخوان انتم اعلم الناس مثل ما بيقولوا (من عرف راس ماله باع واشترى) انتم اعرف الناس ماذا ماهو الضرائب والرسوم في هذا البلد نحن ليس لدينا بترول وليس لدينا

صناعات ثقيلة ، وليس لدينا جواهر نحن لدينا هذا الانسان الذى دخل المعركة بقوة وايمان وبدء العمل بجهده وجهاده فأنتج صناعة وانتج تجارة وانتج زراعة وانتج خدمات ونحن في هذا الصدد أظن الدولة هي الشعب وهي الحكومة وهي جميع هذه القوى فلا بد ان يغتني ويتفاعل بعضها مع بعض واذ اقارنا ضرائبنا بالمنطقة العربية وبالمناطق الاخرى الاجنبية وبالعدد لوجدنا ان سلم الضرائب عندنا من ادنى سلالم الضرائب في العالم طبعاً اتمنى عسى الله ان تكون ليلة القدر بنتيجة جهدنا وجهادنا وصبرنا وعملنا هو ان نغنى وعندها سنأتي بالضرائب واحدة واحدة نقتلها ونلغيها ونفنيها ان شاء الله، بلدنا زراعي وارجو وادعو سنعمل كل جهدنا بالقوانين وبالارشاد والوعظ وبالزجر وبالمنع ان يتوجه المواطن نحو ارضه كم يكون عظيم وحتى نلوم بعضنا نحن في الحكومة ايضاً ليس كل الايام عسل وربيع نلوم بعضنا ان في مثل هذه السنة لا يكون عندنا ملايين الغراس من الزيتون وسياسة الحكومة في سنة قادمة او سنوات مثل هذه الكمية لان المواطن بدأ أيضاً يقنع بان الارض تعطي اذا زرع وبانه اذا داوم عليها بالعناية لن تخذله الاغوار نحن في صدد خطة زراعية متكاملة لسنوات ثلاث في الاغوار تشتمل السدود تشتمل مناطق الاسكان وتشتمل على العناية الزراعية وتشتمل على الطرق وتشتمل على تنشيط السياحة وعلى تنويع النمط الزراعي وهي خطة حشدنا لها كل المختصين بهذا البلد اما قضية دفع التعويضات في الاغوار فأرجو ان اعرج على قضية مؤسسة التأمين الوطنية وعلى ما مر بنا من يوم حرب حزيران وحتى اليوم اؤكد للأخ ابو محمد الشيخ جمعو بان مؤسسة التأمين الوطنية لسنا فيها بدعاً بين الشعوب والأمم استعملتها بريطانيا في اوقات الحرب وفرنسا وامريكا بسبب انه عندما تأتي غارة على ام قيس وتهدم بيوتها ونحن هنا في عمان ناعمون راغدون نعتقد ان هناك وسيلة استعملها غيرنا يجب ان نستعملها هي احدى الوسائل فاذا ثبت لنا فشلها اظن ليست قراناً حتى نتمسك به هي في الحقيقة اجتهاد ونرجو ان يؤدي الى شيء من الخدمة جميع ما تعرض له البلد من اضرار من حزيران حتى اليوم نتصور ان هذه هي المؤسسة وسيلة لبعض التعويضات والتغلب على مثل ولحق من اخواننا باضرار اما تعويض المنازل نتيجة الفتنة السوداء فان اظن الأخ جمعو قد يوافقني كثيراً الى ان يعود الى ايام ايلول وما تبعها وقيل له اختر لنا وسيلة تعفي بها عما اصاب البلد لقـال ان الذي بحاجة الى سكن هو اولى من اي شيء آخر وبالفعل وبهذه الروح حتى استدنادين وساعدناه ومع الأسف طبعاً الثغرات الخلقية دوماً تبرز في كل مجال شكلنا لجان من مهندسين ومهندسين يشار اليهم بالبنان خبرة وامانة وقدرة وسهراً ونشاطاً وقلنا لهم اسكنوا هذا البلد قسوها بيت بيت وشوفوا انتم مأمنين وموكلين قديش الضرر بدنا ندفع ٤٠٪ صار شغلات ثانيه اظن ان الأخ الشيخ لو يأتي الينا بحوادث وشواهد نستطيع ان نتابـع ولو في حينها لكانت المعالجة اسهل ، حركة البناء والمطالبة بتوحيد الضريبة بيت المسكن معفى من الضريبة اي ضريبة الدخل فقط يدفع مسقفات وتوابعها التي حكوها الأخوان ، مسقفات ومعارف ومجاري فالحقيقة نحن معنيين بالدرجة الاولى ان يؤمن لكل عائلة مسكن ان قضية التجارة بالمساكن فهي خطوة اخرى تأتي اذا امنا المساكن للناس ، بطبيعة الحال في صدور قدرة الحكومة من خلال مؤسسة الإسكان ساهمت مساهمة متواضعة وهي لا تزال في بداية الطريق وعندنا مخططـات وعندنا طلبات تمويل وعندنا نمد ايدينا الحقيقة الى

العرب والى كل جهة من اجل الأسهام بالاسكان وفي مشاريع رائدة لابأس فيها عقدناها مع هيئة الامم ومع بعض المؤسسات هنا وانشاء اشياء في عمان واشياء في الزرقاء واشياء في السلط وماشين في الكرك ومأدبا واربد وان شاء الله تعم وجهة الاخ يوسف ، الرواتب والاجور اعتقد ان لدينا جهازاً من خير الاجهزة في هذه المنطقة وانه على جهاز الموظفين وانه على ضوء قدرتنا وامكانياتنا ووضعنا المالي نقدم اليه الحد الذي نعتقد انه ليس في مقدورنا زيادته بسهولة انما ليس نحن نتألم اننا لا زلنا عاجزين عن زيادة الرواتب وقد كانت اخر زيادة سنة ١٩٦٩ وفي حينها اصاب الفرد ثلاث دنانير من مستويات محددة من قاعدة السلم حتى يمكن الدرجة الثانية او الثالثة ، موضوع التعليم ننوعه نحب ونصر وعندنا الحقيقة مجاهيد دائبة من خلال الجامعة ومن خلال التربية والتعليم ومن خلال مجلس التخطيط ومن خلال عدة مؤسسات ان نحاول نهائياً ان نفرع الأختصاص والمهن ونربط ايدي الناس وسواعدهم وعقولهم بالبلد ليبنوها ولنتخلص من شغلة الشكايا والاعتماد على الوظيفة العادية التي هي قعدت تنابل ، يا سيدي لا نريد ان نأخركم ، إما موازنتنا وكيف نعرفها والاخ الشيخ جموكل الاخوان لم يقصروا واؤكد لكم ان جميع ما قالوه هو في صميم المشكلة التي نحس بها ونعانيها اما الموازنة عندنا فستعتمد على ثلاث أسس نعتبرها ثابتة اولا الدفاع عن هذا البلد ومن هنا نخصص بكل ما نستطيع من سخاء لجيشنا الباسل ولأمننا العام ولقواتنا المسلحة كل ما نستطيع واؤكد لكم اننا كثيراً ما نحاول ان نحصرها من هنا ونحددها من هنا فتجيء متوازية انما هذه الاولويه دفاع عن هذا البلد لما تسلم البلد كلنا سالمين الشيء الثاني بناء هذا البلد واظن الاردن على ضوء امكانياته وعلى ضوء ظروفه له مجالات وله ساحات واسعة في البناء والانشاء اذا قيس بالمال الذي نصرفه وبالجهد فانها تعتبر قياسية . اما مجال الخدمة في هذا البلد فأظن لايحتاج الى بيان تكاد تكون لكل بلدة او قرية نائية طريق ومدرسة وعيادة وتلفون وامكانيات اخرى وهذا من نعم الله علينا ، اظن معالي وزير عنده مشاريع جيده فموازنتنا تبنى على هذه الثلاث الدفاع والتنمية وادامة الخدمات وجهاز الدولة الذي هو عصب الحياة الدوائر طول نهار نفش حرتنا فيها بدها تظل قائمة وبدها تظل قوية وبدها تظل ناميه وبدها تظل متطورة ونحن في كل سنة في الحقيقة نجلس للموازنة جلسات شديدة وعلى مذهب اخواننا في المجلس حاسبوا انفسكم قبل ان تحاسبوا فكنا دوماً نهيء انفسنا فعلا اين نضع الفلس واين نضع القرش ولكن لا أظن في اي مجتمع وحتى في مجتمعنا الاسلامي الاول كان طبائع البشر فيها ضعف وفيها نقص انما على السلطة وعلى الشخص الذي وكل اليه الامور ان يتابع بكل طاقاته وبكل جهده فظهر في الاسلام من كان يظنون وللدالك الاسلام كل آياته لا تدخروا المال لا تظنوا لا تبخلوا يعني جاهدوا يشجعها ، فالحقيقة في مجتمعنا ليس مجتمع كاملا فيه نواقص وانما املنا يظل قوي واخيراً للسكر والتعويض يا سيدي ارجو ان نعود الى السكر ، موضوع السكر الدوله حطت يدها فيها بما يلي ، احنا دخلنا بسوق عربية مشتركة ووحدة اقتصادية ومشاكل ولا شك بأمل ان الامه اذا تكاملت اذا تكامل بنيانها الاقتصادي والانتاجي والصناعي هو الشيء الطبيعي لمصلحة العرب لكن فرق كبير بين الخيال والحقيقة بين النصوص والاتفاقيات والمعاهدات وتطبيقها وتعرفون ما هي الفوارق في الانظمة العربية المشتركة بهذه السوق العربية المشتركة فكل انتاج زراعي بين



العرب معفي من اية رسوم ، حر ابداً يسافر ويروح ويجيء على كيفه، الاردن بلد يعتمد على الضرائب والرسوم والجمارك هذا ما في خفاء ولا نستحي منه هذا يعني نحن نعتبره عنصر قوة ليس عنصر ضعف الا لما يجيء شيء اجسن منه فلما جئنا للسكر وقصته طويلة وليس قصه واحدة كان في سنوات سابقة قبل ان تطبق اتفاقية السوق المشتركة يذهب بعض التجار الاردنيين وتعرفون لماذا كنتم تناقشون هذا الموضوع ليس لانه ارتفع سوقه او سعره بل لانه بصير خربطات كثيرة فنحن جئنا وقلنا الدولـــة تستورد هذه المادة لانها من دولة عربية شقيقة ولانها اذا جبناها بدون رسوم الدولة تفقد لا أبالغ اذا قلت مليون دينار او مئات الآلوف فقلنا تأخذها الدولة وتبيع بنفس السعر وتأخذ هذا الفارق في الرسوم لا لتبدده انما لتجنده في شراء الفائض من الحنطة في البلد ولضمان بعض المواد التي احياناً تفقد من السوق بطبيعة الحال في بلد مثل بلدنا اقتصاده حر موجه هذا اوجد مشاحنة بين التاجر الخروبين القطاع العام نحن لا نريد هذه المشاحنة ان تدوم ابداً وليست من سياستنا انما لظرف طاريء نرجو ان نجد له الحل الامثل بطبيعة الحال بيننا وبين الشقيقة مصر اتفاقية ان يشتروا منا حجم معين ونشتري حجم معين فلا بد من شراء هذه المادة المتوفرة عندهم وباسعار جيده للبلد فاشتريناه عن طريق دائرة التموين لنحافظ على فرق الرسم لئلا يذهب للتجار لانه معفى يذهب للدولة ولان الدولة تضعه في خدمة الشعب ولخدمة الوطن وبطبيعة الحال بنفس الوقت الذي دخلنا من اجل ان نشتري هذه المادة سمحنا للتجار من اي مكان ارادوا من اوروبا من كوبا ومـــن الشرق الاقصى من افريقيا ولكن حصل تردد وحصل شيء وارتفعت الاسواق العالمية وصارت هذه المشكلة

ونحن نحافظ عليها الان باقل سعر ممكن وهو سعر لا يكاد يباري او ينافس في الرخص بالنسبة لما هو موجود في الدول المجاورة او العالم وطبعاً سمحنا باستيراده والدولة تعاقدت بعدة صفقات تكفي لعشرة اشهر ، موضوع السكر وموضوع الرز والسلع هذه تقودنا الى صلب المشكلة الاخلاقية في هذا البلد ما دام المادة موجودة وليس هناك من خطر عليها ان تفر من البلد ولا يأكلها الا الناس في هذا البلد فلماذا تستغل ولماذا تدخر ولماذا تخبيء نحن نعاهدكم لو يجينا خبر بالنسبة للتجار ان في شوال ونعتقد انه للاستغلال سنصادره ونغرم صاحبه ونتخذ معه اقسى الاحتياطات ونريد من اخواننا النواب المحترمين وممن يمثلونهم في قطاعات الشعب ان لا يخفوا عن كل حقيقـــة في هذا الموضوع لاننا والله مهيئين وانا اتصلت مع مديرية الأمن وجميع الأجهزة داهموا كل مستودع وداهموا كل متجر فمن يخفي هذه المادة عن المواطن انه مجرم في حق وطنه لانها متوفرة ولا لـــزوم لاستغلال حاجات الناس ثم نتوجه الى المواطنين ليش الخوف افرض انه انقطع السكر نعم الاخوان يقول مادة اساسية وانا اقول مادة اساسية لكن كثير من الامم تستغني عن اشياء كثيرة واساسية اشهر في بريطانيا ارتفعت اللحوم ، المرأة وحدها ربة البيت قالت لا نريد ان نشتري لحم كل يوم ولا كل اسبوع نخليه كل اسبوعين اهل اللحم صاروا يركضوا ويترجوا مشان الله بس اشتروا ونزل السعر وصار سعر معتدل يعني بدنا أيضاً المواطن يكون عنده وعي انه لا يلهف مع الاشاعات ومع الدعايات ومع الحرب النفسية ، افرض ما اكلت لحم اسبوع ، افرض ما اكلت سكر يا سيدي بدك تصبر الي مواجهه عدو يحتل نصف ارضه بده يصبر على كل شيء مش ممكن

احنا كنا نأكل لقمة الخبز هذه مع السكر غماس ، اليوم في بندورة وفي مشاكل وفي لحم وفي شحم . بطبيعة الحال ان الذي قلتموه لا يختلف عما اقول نحن متفقون على تشخيص الداء وعلى وصف الدواء وشيء واحد نؤكده ونعاهدكم عليه لن ندخر جهد ولن ندخر وسيلة في ان نأخذ بنصائحكم وارائكم السديدة وندمجها مع ما لدينا وندعو كل صاحب علم وفن في هذا الميدان ان ينصحنا لاننا فعلا نجتمع واياهم ونتحدث معهم ونطلب مشورتهم واحذر من شيء واحد ان لا تكون للدعايات والاشاعات المغرضة وانتم ونحن مع الاسف العرب نحن نصدق ما نسمع ولو عن بعد مئة الف كيلو ونكذب ما نرى بأعيننا ونلمس بأيدينا بجوز واحد لما يروح يسمع اذاعة معينه او جهة معينه بنقول اليوم اجتمعوا النواب والحكومة ولقوا ان البلد منتهيه ، لا قمح ولا خبز ولا سمن ولا جميد والله ما في شيء مفقود ونشكر الله اننا نشكو ان الشيء موجود لكن شويه غالي ، طيب انتم ما بتتذكروا اخوانكم اباءكم كان صاع القمح بدينار كان رطل السكر بجيبوه من نابلس ، كل شيء موجود اذا اردنا ان نعمل واذا اردنا ان ننتج ، اذا اردنا ان نبني البلد واذا اردنا ان نحافظ عليها كل شيء موجود والذراعان

القوية والسواعد المؤمنة والقلوب المؤمنة هي تستطيع ان تتغلب على كل هذه العقبات ، وشيء واحد مهما تعددت اوجه المعركة لن نفرط به او نتساهل هو سلامة هذا البلد وقوة هذا البلد وصمود هذا البلد وانتصار هذا البلد على كل التحديات في ظل جلالة الملك المعظم والسلام عليكم ورحمة الله .

(تصفيق)

السيد العوران : نائب الطفيله :

نشكر دولة الرئيس على هذا البيان و كما نرجو من دولته كما يساور المواطنين ان يطالع الرأي العام في بيان واضح مسهب .

السيد الرئيس

حضرات السادة المحترمين

بأنتهاء مناقشة الوضع الاقتصادي تنتهي ابحاث جلسة اليوم .

٨ ـ تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة

السيد الرئيس

ارفع الجلسة وسأعلم المجلس الكريم بموعد وموضوع الجلسة القادمة .

(وانتهت الجلسة)

امين عام مجلس الأمة

هاني خير

رئيس مجلس النواب

كامل عريقات

تعريف

١ ـ صدر هذا العدد باشراف امين عام مجلس الأمة : الاستاذ هاني خير .

٢ ـ اعد وبوب وقام بتنظيم هذا العدد : مساعدا أمين عام مجلس الأمة : السيدان خليل عصفور وعدنان بعيون ومنظم الضبط وسكرتير اللجان السيد ناظم مرزوق ومنظم الضبط السيد مأمون ابو عزام .

٣ ـ قام بالاشراف على طباعة هذا العدد وتدقيقه بالمطبعة مأمور المجلة : السيد نذير عطيات .